المركز الجامعي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

استراتيجية إدارة السيولة و مخاطرها في البنوك التجارية

– دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية تيسمسيلت –

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في العلوم التجارية

وعلوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالبتان:

- لطاب سامية
- شرابي حنان

إشراف الأستاذ:

- بوساحة محمد لخضر

لجنة المناقشة

- الأستاذ: معزوز فتح الله رئيسا
- الأستاذ: بوساحة محمد لخضر مقررا
- الأستاذ: بدري عبد العزيز ممتحننا

السنة الجامعية: 2015/ 2016

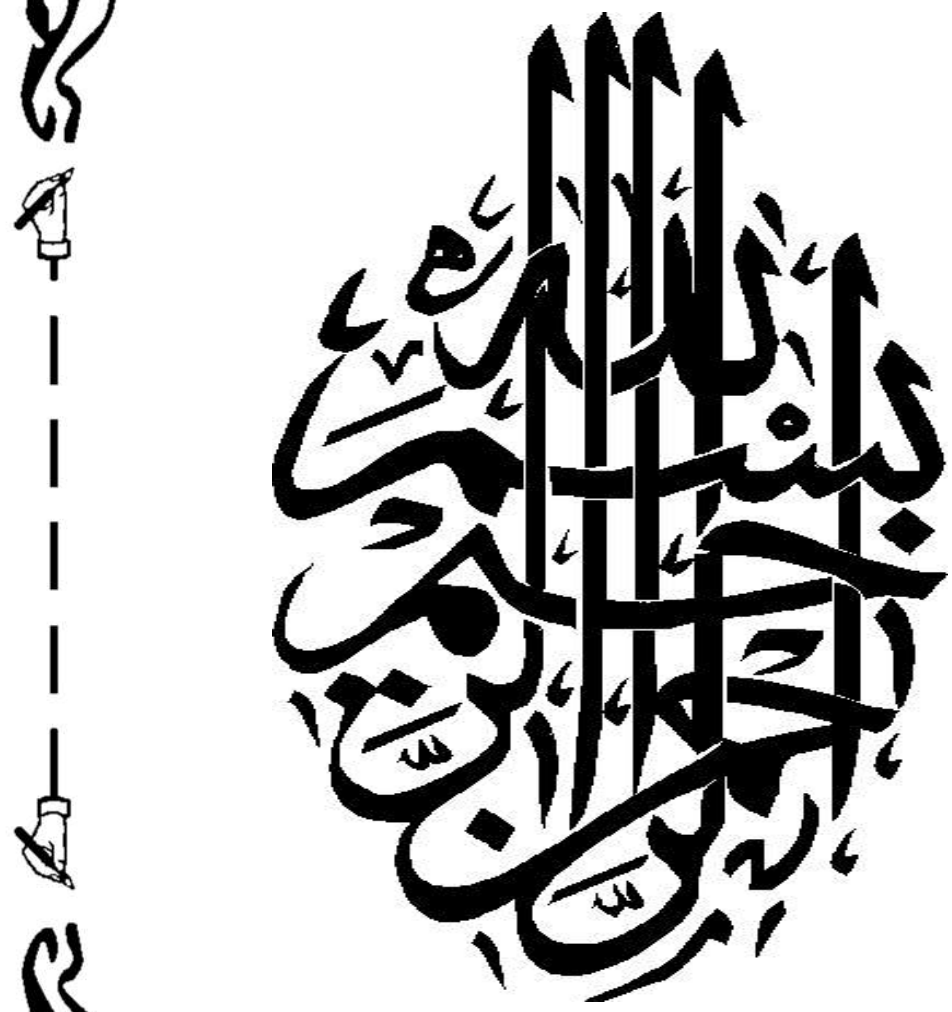

شكر وتقدير

قال الرسول صلى الله عليه وسلم

" من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنّكم قد شكرتم، فإنّ الله يحب الشاكرين"

لا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أتقدم بواسع الشكر والتقدير إلى من لم يبخل عليَ بنصائحه وإرشاداته لإكمال هذا البحث، كما أشكر له طول صبره في تحمّل قراءته وتصحيح فصوله، إلى أستاذي ومرشدي الأستاذ:"**بوساحة مُحَمَّد لخضر**".

وإلى الأستاذ: براضية حكيم الذي ساعدني في الموضوع.

والشكر الكبير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع ولو بدعاء.

إهـــداء

بسم الله،والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

إلى الذي فتح القلوب بالإيمان و القرآن، وجاهد أعداء الله باليد والقلب واللسان،فدعا إلى الله على بصيرة و سار في الأمة بالعدل والإحسان، أشرقت برسالة الأرض بعد ظلماتها، وتآلفت القلوب بعد شتاتها فتوجه الله بسيادة الخلق سيدنا مُحَمَّد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

إلى من أعتز بإنتسابي إليه، من كان قدوة وقوة لي إلى من تنازل عن حقه أبي العزيز.

إلى أقرب قلب لفؤادي إلى التي تحزن لحزني وتفرح لفرحي أمي الغالية.

إلى أزهار أسرتي فخري وسندي في السراء والضراء إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي

إلى زوجات إخوتي

إلى زميلتي في هذا العمل.

إلى اللذين عرفتهم وعشت معهم معنى الصداقة

وإلى من كل يعرفني أهديهم ثمرة جهدي طيلة سنوات دراستي.

راجية من الله عز وجل أن يوفقنا ويهدينا لما.

فيه الخير والصلاح ليحقق كل أمنياتنا وآمالنا وآخر.

دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حنان - سامية

1-/قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول (1_1)	مصادر تمويل البنوك التجارية و استخداماتها	12
جدول (3_1)	جدول استحقاقات الميزانية	62
جدول (3_2)	نسب الاحتياط القانوني	63
جدول (3_3)	نسبة السيولة القانونية	64
جدول (3_4)	نسبة الرصيد النقدي	64
جدول (3_5)	نسبة التوظيف	65
جدول (3_6)	تغير في التدفق الخصوم	66
جدول (3_7)	التغير في الأصول	66

2-/قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	لصفحة
الشكل (2_1)	الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل	36
الشكل (3_1)	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	57
الشكل(3_2)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	59

فـهرس المحتويات

البيـــــان	الصفحة
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V- VII
قائمة الجداول و الأشكال البيانية	VIII
مقدمة عامة	أ – هـ
الفصل الأول: إدارة السيولة في البنوك التجارية	02
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	03
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية	03
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية	04
المطلب الثالث: مصادر الأموال استخداماتها في البنوك التجارية	05
المبحث الثاني: ماهية السيولة في البنوك التجارية	14
المطلب الأول: مفهوم السيولة و أهميتها في البنوك التجارية	14
المطلب الثاني: أنواع السيولة في البنك التجاري	16
المطلب الثالث: مكونات السيولة في البنك التجاري	17
المبحث الثالث: تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك التجارية	19
المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة في البنوك التجارية	19
المطلب الثاني: نسب و مؤشرات السيولة في البنوك التجارية	21
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة لدى البنوك التجارية	24
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	28

تمهيد الفصل	29
المبحث الأول: مخاطر السيولة في البنك التجاري	29
المطلب الأول: تعريف مخاطر السيولة في البنك التجاري	29
المطلب الثاني: أسباب و أنواع مخاطر السيولة في البنك التجاري	30
المطلب الثالث: قياس مخاطر السيولة في البنك التجاري	32
المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة وفق لجنة بازل	34
المطلب الأول: ماهية لجنة بازل و اتفاقياتها	34
المطلب الثاني: مبادئ مخاطر السيولة وفق لجنة بازل	38
المطلب الثالث: المتطلبات الكمية والنوعية لمخاطر السيولة وفق لجنة بازل	40
المبحث الثالث: استراتيجية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	45
المطلب الأول: الإستراتيجيات العامة	45
المطلب الثاني: الإستراتيجات الجزئية	47
خلاصة الفصل	51
الفصل الثالث: استراتيجية ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	52
تمهيد الفصل	53
المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	54
المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	54
المطلب الثاني: المبادئ و المهام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	55
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	58
المبحث الثاني: واقع السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	60
المطلب الأول: مصادر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	60
المطلب الثاني: استخدامات السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	61

المطلب الثالث: مؤشرات و نسب قياس السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفيةو مخاطرها لولاية تيسمسيلت	62
المبحث الثالث: مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و إستراتيجية إدارتها لولاية تيسمسيلت	68
المطلب الأول: طبيعة و آثار مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	68
المطلب الثاني: الإستراتيجية المتبعة لإدارة السيولة ومخاطرها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	70
خلاصة الفصل	72
الخاتمة العامة	74
المصادر والمراجع	78
الملاحق	80

الملخص:

تعتبر إدارة السيولة في البنوك من أكبر التحديات التي تواجه العمل البنكي وذلك لصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الإحتفاظ بها ،واعتبارات الربحية المرجو تحقيقها في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة.

فإدارة مخاطر السيولة تهدد معظم البنوك و خاصة التجارية منها فازدادت أهميتها و تأثيرها في البنوك مما أدى الى استدعاء الضرورة الى اعتماد معايير جديدة لإدارة السيولة وأدوات لقياسها و استراتيجيات لتفادي هذه المخاطر ،وتطبيق أفضل الممارسات الفعالة على صعيد إدارة المخاطر و إجراءات عمل داخلية تتيح لإدارة البنك رصد أي خلل في إدارة مخاطر السيولة .

الكلمات المفتاحية: ادارة مخاطر السيولة ، استراتيجية ادارة مخاطر السيولة.

Considers liquidity management in the banks of the biggest challenges facing the banking business and the difficulty of reconciling the liquidity requirements should be retained, and the considerations of profitability achieved in being desired reduce the risks that occur due to a surplus or deficit in liquidity.

The management of liquidity risks for most banks, especially commercial ones thereby increasing importance and influence in the banks, which led to calling the necessity to adopt the new standards for liquidity management tools to measure and strategies to avoid these risks, and apply the most effective practices in terms of risk management and internal working procedures allowing for the management of the bank monitor any defect in liquidity risk management.

تمهيد:

تعددت الأبحاث و الدراسات التي تناولت المؤسسات المالية و على وجه الخصوص البنوك التجارية ، التي تعد أكثر المؤسسات انتشارا و تعاملا مع مختلف المتعاملين الإقتصادين في الدول النامية و الدول المتقدمة ، إذ أنها تعتبر الركيزة الأساسية للنظام البنكي ،كما أنها تلعب دورا هاما في تحريك الاقتصاد من خلال وظائفها في كون هذه البنوك تمتلك أكبر حجم من الودائع و توجيهها نحو أفضل الاستخدامات في منح القروض لتوظيفها في مختلف المشاريع التي تعود بالمردودية و الربحية عليها و المنفعة على المجتمع.

لذا تقوم البنوك التجارية بضبط سيولتها بإتباع سياسة ملائمة ومعايير خاصة جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية استعدادا لإقبال بعض المودعين لديها لسحب ودائعهم لزيادة طلبات الائتمان من القروض و السلف، الأمر الذي يستدعي البنوك التجارية الاستجابة لهذه الطلبات و السحوبات بسرعة دون تأخر لتفادي الوقوع في نقص السيولة و فقد ثقة العملاء وولائهم.

وبهذا الصدد تتبع البنوك التجارية مجموعة استراتيجيات تجنبها من الوقوع في مخاطر السيولة لضمان استمراريتها.

و للإلمام بجوانب الموضوع تم طرح الإشكالية التالية: ما هي الإستراتيجية المعتمدة في إدارة السيولة و مخاطرها في البنوك التجارية؟

على ضوء الإشكالية الرئيسية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالسيولة و ما أنواعها ؟
- كيف يتم حساب السيولة ؟
- ما هي لجنة بازل و إلى ما تهدف ؟
- لماذا تواجه البنوك التجارية مخاطر السيولة، و ما هي الإستراتيجية اللازمة لمعالجتها ؟

الفرضيات:

سنعتمد على الفرضيات التالية :

- السيولة تعبر عن قدرة البنك في مواجهة التزاماته المالية.
- من خلال استخدام نسب و مؤشرات يستطيع البنك معرفة حجم السيولة لديه.
- لجنة بازل هيئة مكونة بشكل رئيسي من عدة أعضاء من دول صناعية تتخصص بالإشراف و الرقابة على البنوك .

– تهدف لجنة بازل لتنظيم المؤسسات المالية و ترشيد أعمالها و تطوير أدائها من خلال أنظمة و مبادئ لتحقيق الاستقرار المالي و مواجهة أهم المخاطر .

– جل البنوك التجارية تواجه مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة البنوك في مواجهة التزاماته في الظروف العادية.

– تتبع البنوك التجارية الإستراتيجيات العامة و الجزئية لمعالجة مخاطر السيولة و تبعد البنك الوقوع فيها .

مبررات اختيار الموضوع :

– رغبتنا في تناول الدراسة معرفة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

– اهتمام الدراسات السابقة بدارسة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية أكثر من دراستها في البنوك التجارية.

– كون موضوع إدارة مخاطر السيولة له أهمية بالغة في البنوك التجارية.

– تحديد أهم الاستراتيجيات معالجة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

–عدم تناول هذا الموضوع على مستوى المركز الجامعي لولاية تيسمسيلت من قبل.

أهمية البحث:

تعود أهمية هذا البحث من أن إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة هي أحد المواضيع المهمة في البنوك ، و شغلها الشاغل في عملها اليومي نتيجة احتكاكها بالعملاء ، فقد يخسر البنك عددا من عملائهم نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم بالوقت المناسب و هذا ما يزيد من امكانية طلبات العملاء في الوقت نفسه ، و بالعكس فقد يرسم البنك إستراتيجية لإدارة خطر السيولة و ذلك بالاحتفاظ بسيولة تفوق حاجياته لسلامة و ربحية البنك و الوفاء بالتزاماته المستحقة و هذا يتطلب القيام بعمليات التحليل و دراسة القوائم المالية باستخدام التحليل المالي من أجل التقليل من خطر السيولة .

أهداف البحث:

هناك جملة من الأهداف دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ، و تأتي في مقدمتها ما يلي :

– تبين مفهوم السيولة في البنوك التجارية.

– تقييم كفاءة إدارة السيولة من خلال مؤشراتها .

– دراسة مشكلة إدارة مخاطر السيولة و كذا الإستراتيجية المتبعة للتقليل من هذه المخاطر و مدي ملائمتها في تسليط الضوء على مؤشرات السيولة و مخاطر السيولة و كيفية حسابها في البنوك التجارية.

– المساهمة في علاج مشكلة السيولة و تقديم اقتراحات.

منهج المستخدم:

لاختبار الفرضيات السابقة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في معظم جوانب هذا الموضوع للتعريف و التوضيح بعض المفاهيم المرتبطة بهذه الدراسة وقد استعملنا أدوات لتحليل المعلومات و مقابلات وتقييم النتائج والخروج بالتوصيات.

حدود الدراسة :

لقد حددنا دراسة واقع البنوك التجارية الإطار المكاني بدراسة إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية و ذلك في المجال الزمني الممتدة من 2013 إلى 2015 في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بولاية تيسمسيلت.

الدراسات السابقة:

- حياة نجار ، **المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل العمومية الجزائرية** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف1 ، 2014/2013، تحت الإشكالية التالية هل تقوم البنوك التجارية العمومية الجزائرية بإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية؟

قسمت هذه المذكرة إلى خمسة فصول كما يلي : الفصل الأول بعنوان النشاط المصرفي و مخاطره الرئيسية أما الفصل الثاني بعنوان مقررات بازل و إدارة المخاطر المصرفية والثالث إدارة المخاطر المصرفية الرئيسية و الفصل الرابع البنوك التجارية و مؤشرات الوساطة المالية أما الفصل الخامس و الأخير جاء بعنوان واقع إدارة المخاطر بالبنوك التجارية العمومية الجزائرية .

و تهدف هذه المذكرة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية و أهميتها مع التركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك إدارتها و عرض مبادئ بازل الثانية و مؤشرات و طرق قياس كل نوع من أنواع المخاطر المصرفية الرئيسية .

و توصلت إلى افتقار البنوك الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية و قياس مخاطر السوق ، مخاطر السيولة و المخاطر التشغيلية ، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها ، قواعد الحيطة و الحذر المطبقة في الجزائر كافية لضبط نشاط البنوك التجارية العمومية و إدارة مخاطرها ، لأنها مستوحاة من بازل الأولى ، و بالتالي ضرورة المرور إلي بازل الثانية و التفكير في الأخذ بمستجدات بازل الثالثة ، و ذلك لأن تطبيق مقترحات بازل الثانية بعد شرطا ضروريا لكنه غير كافي لتمكين البنوك العمومية من تحديد مدى كفاية رأس مالها الاقتصادي ، إرشاد المبادئ الرقابة الاحترازية

الفعالة ، فضلا عن تعزيز مبدأ الشفافية و الإفصاح ، لأن ذلك يتوقف على تقنيات عالية لا تتوفر عليها البنوك الجزائرية.

- لونيسي هدى، **إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية الفترة (1990_2009)** ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك ،2012/2011 ، جامعة الجزائر 3، تحت إشكالية كيف تتمكن السياسة النقدية من خلال بنك الجزائر من تسير السيولة البنكية و ضبطها في كل من حالات الفائض و العجز للمحافظة على الاستقرار النقدي ؟

و قسمت هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول متمثلة في ما يلي : الفصل الأول تضمن مشكلة السيولة و النشاط المصرفي للبنوك التجارية ، أما الفصل الثاني تضمن هيكل النظام البنكي الجزائري على ضوء الإصلاحات ، أما الفصل الثالث تضمن سياسة النقدية و آلية لتسيرها للسيولة.

و تهدف هذه المذكرة إلى محاولة فصل مفهوم سيولة الاقتصاد عن السيولة البنكية ،باعتبار أن هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من سيولة الاقتصاد ككل ، مع محاولة عرض صورة حقيقية عن واقع الجهاز البنكي الجزائري و إلى مدى تأثر سلسلة الإصلاحات التي خضع لها تحديد مشكلة السيولة في البنوك التجارية و محاولة إيجاد حلول لها من خلال عرض أهم الموارد الحديثة لتجديدها.

و توصلت إلى أن السيولة تعتبر أهم مؤشر مالي دال على ملاءة البنك التجاري ، و أن البنوك التجارية ليست مطلقة في خلق النقود ، إذ أنها تخضع لعديد من القيود كما أن من بين أهم العوامل المؤثرة في المدى الفعلي لخلقها للودائع ، حالة السوق من حيث الرخاء و الكساد و تكالب المودعين على البنوك لسحب ودائعهم في آن واحد بالإضافة إلى أن التوسع في منح القروض مع ما يقابله عادة من الزيادة في الالتزامات التي يتعين على البنك مواجهتها يعتبر من العوامل المؤثرة في المدى الفعلي لقدرة البنوك على خلق هذه الودائع.

بما أن البنوك الإسلامية هي جزء من البنوك التجارية ، فإن مشكلة السيولة أشد و أكبر في البنوك الإسلامية عن ما هي في البنوك التجارية و ذلك راجع إلى اختلاف الجوهري ما بين هذه البنوك في النشاط المصرفي.

تبين لنا مما تقدم أن الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع المخاطر بالبنوك بصفة عامة و لم يتم التركيز على نوع واحد من المخاطر كما أنه لم يتم التطرق إلى إستراتيجيات المختلفة لمعالجة هذه المخاطر ، لذلك فقد حاولنا أن تكون دراستنا متميزة عن دراسات السابقة من خلال محاولتنا مناقشة إشكالية إستراتيجية التي تتبعها

إدارة البنوك و تقيم كفاءتها من خلال تطبيق نسب و مؤشرات في قياسها و ما يميز بحثنا أننا سنحاول من خلاله إعطاء انطباعا عن مدى تطبيق البنوك التجارية لإستراتيجيات لتفادي مخاطر السيولة و ما مدى مساهمة مبادئ بازل .

و من أجل الإحاطة و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول متمثلة في ما يلي :

- **الفصل الأول** و يتضمن مدخل للبنوك التجارية من خلال تعريفها و تحديد خصائصها مع تحديد مصادر الأموال و إستخدامتها و ماهية السيولة البنكية بتحديد أنواعها و مكوناتها و تقيم كفاءتها من خلال عرض نظريات إدارة السيولة و تحديد نسب و مؤشرات قياسها مع العوامل المؤثرة في السيولة تحت عنوان إدارة السيولة البنكية.
- **الفصل الثاني** و يتضمن مخاطر السيولة البنكية من خلال تعريفها وتحديد أسبابها و أنواعها و قياسها و تحديد طبيعة مخاطر السيولة وفق لجنة بازل من خلال تعريف لجنة بازل و اتفاقيات و توضيح مبادئ مخاطر السيولة وفق لجنة بازل و المتطلبات الكمية و النوعية لمخاطر السيولة و من ثم نقوم بعرض الإستراتيجية المتبعة لإدارة مخاطر السيولة العامة و الجزئية تحت عنوان إدارة مخاطر السيولة البنكية .
- و استكمالا لدراسة النظرية لموضوع البحث خصصنا **الفصل الثالث** في دراسة إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال إعطاء لمحة عن البنك و من ثم تحديد واقع السيولة في البنك من مصادرها و إستخدماتها و قياس نسبها ثم عرض أهم الإستراتيجيات التي تنتهجها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تمهيد:

إن من المتعارف عليه أن السيولة هي من المواضيع الأساسية في البنك من خلال حصولها على أكبر كمية من الودائع و المدخرات بحيث يجب استثمارها عن طريق عملائها مع الاحتفاظ بجزء منها على شكل نقود سائلة لمواجهة الصعوبات و الظروف الطارئة مثل : فترة الأعياد و المواسم الرديئة و التي تدفع الأفراد على استرجاع ودائعهم و الاحتفاظ بهذه المبالغ دون استثمارها و هذا يؤثر على الربحية لأن البنك يدفع الفوائد للمودعين و لا يستثمر هذه المبالغ ، فكلما ازدادت نسبة السيولة المحتفظة كلما انخفض معدل الأرباح في البنك بشكل فوري مما يؤدي الى انخفاض قيمتها .

و يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تتمثل فما يلي:

- **المبحث الأول:مدخل للبنوك التجارية.**
- **المبحث الثاني : ماهية السيولة في البنوك التجارية.**
- **المبحث الثالث: تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك التجارية.**

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

سوف نقتصر في دراسة هذا الجزء على العناصر التالية :

- ✓ تعريف البنوك التجارية.
- ✓ خصائص البنوك التجارية.
- ✓ مصادر الأموال و استخدامها في البنوك التجارية.

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية

البنك التجاري هو المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات و القروض (الإئتمانات) بقصد الربح[1].

وقد استمدت البنوك التجارية تسميتها من خلال تقديمها للقروض قصيرة الأجل للتجار في بداية قيامها (فهي أقدم البنوك تاريخيا على الإطلاق) ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت أهمية التمويل المصرفي لهذه النشاطات بقروض طويلة ومتوسطة الأجل ، خاصة في ميدان الاستثمار وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية.

ويطلق على البنوك التجارية أحيانا اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة لديها ، وهي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها ،وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير من قيمة الأموال المودعة لديها ،ويطلق على هذه العملية التي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم خلق الودائع أو خلق النقود .

و من ذلك نستنتج أن للبنوك التجارية وظيفتان هما:

أولا: وظيفة الوساطة

أي التوسط بين المقرضين والمقترضين بتجميع المدخرات والعوائد المالية ووضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبة في الاقتراض ، ولا تختلف البنوك التجارية في قيامها بهذا الدور عن البنوك غير التجارية وعن سائر المؤسسات المالية التي يتألف منها السوق الائتماني بالوطن ،والتي تسمى الوسطاء الماليين .

ثانيا: وظيفة خلق النقود

وهي وظيفة أكثر أهمية وتأثيرا من الوظيفة الأولى، إذ هي الصفة الأساسية التي تتميز بها البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى و عن سائر الوسطاء الماليين، ومعنى خلق النقود هو إمكان البنك

[1] سلمان أبو دياب ، **اقتصاديات النقود والبنوك**" ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، لبنان،1996 ،ص :110

إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض،وبذلك يخلق البنك وسائل دفع تقوم مقام النقود و تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل وهي في شكل كتابي مثل الشيك يقبلها الآخرون في المعاملات [1].

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير:من حيث حجم البنك، السوق الذي يخدمه البنك، و التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك.[2]

و لهذا سنقوم بالتركيز على الخصائص التالية والتي نراها أكثر دقة وشمولية:

أولا: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه .

يمارس البنك المركزي رقابته على البنك من خلال جهاز مكلف بذلك ، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي .

ثانيا: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد .

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا,غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما .

ثالثا:تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية .

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية ,والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع .

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة"بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

---

[1] شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 ، ص: 26.

[2] ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية**،ط 1 ، دار زهران ، عمان –الأردن ، 1999، ص: 139.

رابعا: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.[1]

المطلب الثالث: مصادر الأموال استخداماتها في البنوك التجارية

تسعى إدارة البنك إلى تعظيم العائد الذي يحتل المرتبة الأولى في أهدافها حيث يتجلي ذلك من خلال توجيه الأموال نحو الأصول الموجودات في ميزانية البنك التي تعطي عوائد أكبر من غيرها داخل نطاق الخطر الذي تقبله الإدارة مع الأخذ بمتطلبات السيولة ، ومن التعاملات التمويلية التي يقوم بها البنك ، ولا يكون ذلك إلا إذا توافرت لديه الأموال اللاّزمة ، و لا يمكن ذلك بأمواله الخاصة بل لابد من تجميع أموال الغير لديه و هذه الأموال هي القيم التي يلتزم بها البنك أو تظهر في جانب الخصوم من الميزانية .

الفرع الأول : مصادر الأموال.

و هي عبارة عن المجالات الأساسية لحصول البنك على الأموال، و غالبا ما تحدد بثلاث جوانب رئيسية، الأموال الذاتية، الودائع بمختلف أنواعها و الاقتراض من الغير.

أولا: المصادر الداخلية.

و هي تلك الموارد التي يكون مصدرها داخلي، حيث لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع موارد البنك، تتمثل في الآتي:

1. رأس المال المدفوع :

يمثل رأس المال المدفوع مجموع المبالغ التي قام بدفعها أصحاب البنك و المساهمين في تكوين رأسماله ، وهو يعد بمثابة حماية لأموال المودعين في حالة إفلاس البنك ، و بالتالي وظيفته وقائية قبل أن تكون تشغيلية ، ثم تتفرغ بعد ذلك عدد من الوظائف في هذا الإطار و أهمها :

- ❖ مواجهة تكاليف بدأ النشاط .
- ❖ مقابلة الطلب غير المتوقع على السيولة .

[1] سلمان أبو دياب ، **اقتصاديات النقود والبنوك**" ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، لبنان،1996 ، ص: 111

- ❖ مقياس لحقوق الملكية في البنك.
- ❖ مواجهة الخسائر غير المتوقعة .[1]

2. الاحتياطات :

هي مبالغ مالية أو جزء من الأرباح يحتفظ بها البنك التجاري كنسبة تضاف إلى رأس المال ، و ذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة أي خسائر متوقعة نتيجة انخفاض قيمة بعض الأصول ، و نميز نوعين من الاحتياطي:

- ❖ **الاحتياطي القانوني:**

و هو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.

- ❖ **الاحتياطي الخاص:**

و احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إراداتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي فضلا عن ذلك ، هناك نوع أخر من الاحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته ، لكونه احتياطي سري ، يتخذ الأشكال التالية :

- تقدير قيمة بعض الأموال المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير.
- تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه .[2]

3. الأرباح غير موزعة:

هي عبارة عن موارد محققة تلجأ إليها البنوك عندها تقوم بتقدير الموارد المتاحة بالاستخدام أو التوظيف .[3]

ثانيا : المصادر الخارجية :

هي الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، و تمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده و تشمل أساسا :

---

[1] حكيم براضية و جعفر هني محمد، **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 ، ، ص : 51

[2] حياة نجار ،**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2014/2013،ص : 24.

[3] مجدي محمود شهاب ، **اقتصاديات النقود و المال_ النظرية والمؤسسات النقدية** ، جامعة الإسكندرية ، 2002، ص : 208.

1.الودائع:

تعتمد البنوك التجارية بشكل رئيسي في مواردها على الودائع بأنواعها ، و هي تمثل الالتزام الأكبر في ميزانية البنك سواء كانت بالعملة المحلية أو الأجنبية .

وهي تعتبر التزاما لأن العميل سواء كان فردا أو شخصية معنوية كالشركات أو المؤسسات الحكومية يودع نقودا في حسابه لدى البنك يرتب التزاما في ذمة البنك لرد الوديعة حيث يكون المودع، مهما كان نوع الحساب الذي يحفظه به، دائنا للبنك،

و يوجد عدة أنواع من الودائع لدى البنوك التجارية، أهمها الحسابات الجارية (تحت الطلب) و الودائع الثابتة و حسابات التوفير، و سنستعرضها فما يلي:[1]

❖ **الودائع الجارية :**

و هي ودائع تحت الطلب ، و يحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم و سحب الشيكات عليها في أي وقت يشاءون و دون إخطار سابق [2] ، فهي بمثابة التزام مصرفي بالدفع عند الطلب لذلك فإن البنوك لا تدفع أسعار الفائدة على الودائع الجارية إلا في بعض الحالات الاستثنائية كأن يكون مقدار الوديعة كبيرا أو يكون بالعملة الصعبة مثلا، إذ القاعدة العامة في البنوك التجارية لا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع رغم أنها تشكل مصدرا أساسيا لسيولة البنك و أهميتها النسبية من إجمالي الودائع لدى البنك ، فكلما زادت الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى إجمالي الودائع كان على البنك أن يعطي اهتماما لاعتبار السيولة ، و على العكس كلما كانت الأهمية النسبية للودائع الثابتة أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية من إجمالي الودائع اطمأن البنك أكثر لمركز السيولة. [3]

❖ **الودائع الثابتة (لأجل):**

و هي الودائع التي لا تستحق سواء جزئيا أو كليا إلا بعد فترة معينة متفق عليها عند الإيداع، حيث لا يلتزم البنك بدفعها إلا في الموعد المحدد مما يعطيه حرية في اقتراضها و استثمارها، لكن مقابل ذلك يدفع

[1] خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص: 87.

[2] وجدي محمود حسين، **اقتصاديات النقود و البنوك** ،كلية التجارة القاهرة ، 2001،ص : 160.

[3] حكيم براضية و جعفر هني محمد ، مرجع سابق ، ص : 52 .

عليها فوائد بصفة دورية (أو في نهاية فترة الإيداع) تكون مؤهلة للزيادة كلما زاد مبلغ الوديعة أو زادت فترة الإيداع ، وهذا ما يعطي للبنك مرونة أكبر في توظيف تلك الودائع و تحقيق عوائد إضافية [1] و أنواعها :

- **الودائع لأجل** : و التي تعد التزاما بالدفع لمبلغ الوديعة مع فائدة معينة ، بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين المودع و البنك.
- **الودائع بإشعار (بإخطار)** : تقتضي التزام المودع بإخطار أو إشعار البنك بالسحب قبل وقت مناسب من تاريخ سحبها ، و يقوم البنك بدفع فائدة عنها كما هو الحال بالنسبة للوديعة الآجلة لأن المودع في كلتا الحالتين يضحي بحرية سحب وديعته عند الطلب و يتلقى لقاء ذلك ثمن هذه التضحية و المتمثل في سعر الفائدة المصرفي .[2]

❖ **ودائع التوفير:**

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لدى البنوك لحين الحاجة إليها، بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم ، حيث يمكن السحب منها في أي وقت ، وعادة ما تفتح هذه الحسابات للأفراد لتشجيعهم على الادخار مقابل حصولهم على فائدة معينة و يحق لصاحب الحساب أن يسحب شخصيا من الرصيد وقت ما يشاء و ذلك بموجب أمر بالدفع أو بالتسجيل على دفاتر التوفير الخاصة ، وهو ما يسمح بمتابعة العمليات التي تمت بمعرفة رصيد الحسابات في أي لحظة. [3]

2.الالتزامات الأخرى و الاقتراض:

وهي مصادر أخرى لموارد البنوك الجارية فيما يلي :

❖ **الالتزامات الأخرى:**

و هي مبالغ قد تكون مستحقة لشركات تابعة أو مستحقات ضريبة لم يتم دفعها أو أرباح أسهم لم توزع بعد أو بعض الالتزامات المترتبة على البنك اتجاه جملة الدائنين في وقت إعداد الميزانية و هي مبالغ ضئيلة جدا بالعادة مقارنة مع مجموع ميزانية البنك .

[1] حياة نجار، مرجع سابق، ص: 25.

[2] حكيم براضية و جعفر هني محمد ، مرجع سابق ،ص : 53

[3] حياة نجار، مرجع سابق، ص: 25.26.

❖ **الاقتراض:**

كما قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي لمقابلة الاحتياجات الموسمية أو غير الموسمية و عندما تقتصر مواردها الذاتية المتاحة عن تمويل مثل هذه العمليات بالكامل و يمكن أن يكون الاقتراض بصورة حسابات جارية أو لأجل أو تحت إشعار ، و غالبا ما يكون هذا الاقتراض بصورة مؤقتة ، و تفضيل البنوك الاقتراض من بعضها البعض ضمن ترتيبات خاصة بدلا من اللجوء للاقتراض من البنك المركزي الذي يلعب دورا رئيسيا في الأنظمة المصرفية الحديثة كملجأ أخير للاقتراض .

و بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة و السياسة النقدية التي تضعها الحكومة قد يستجيب البنك المركزي لطلب الاقتراض في حال رغبته بتنشيط الوضع الاقتصادي ، و قد يمتنع عن الموافقة على طلبات الاقتراض في الأوقات الاقتصادية التي يسودها التضخم ،و في هذه الحالة تظهر رقابة البنك المركزي على النشاط المصرفي في الدولة. [1]

الفرع الثاني: استخدامات الأموال.

قد تعرفنا على مختلف موارد البنوك التجارية من خلال دراسة عناصر جانب المطلوبات في ميزانية البنك ، و إن دراسة عناصر جانب الموجودات من الميزانية يتيح لنا معرفة استخدامات البنك لموارده و طبيعتها و تحكم طبيعة الموارد النقدية للبنك نوع و شكل توزيعه للاستخدامات التي يضع فيها هذه الموارد ، تأسيسا على ذلك تختلف طبيعة استخدامات البنوك التجارية عن استخدامات البنوك المتخصصة (غير جارية) لاختلاف طبيعة الموارد النقدية في كليهما .

و بإلقاء نظرة فاحصة على جانب الموجودات في ميزانية أي بنك تجاري يتبين لنا أن موارده موزعة على مجموعات مختلفة من الموجودات أو الاستخدامات ذات الدرجات المختلفة من السيولة.

و هناك عاملان يتنازعان أي بنك في إدارته لموجوداته هما السيولة و الربحية، و المشكلة تكمن في أن الاحتفاظ بالموجودات السائلة أو سهلة التحويل إلى سيولة لا تعطي عائدا إن أعطت فالنسبة قليلة ، بينما الموجودات التي تحتاج إلى وقت أطول لتحويلها إلى سيولة بدون خسارة تعطي العائد الأعلى لهذا يجب على البنك أن يوجد توازنا دقيقا بين عامل السيولة و عامل الربحية في إدارته لموجوداته ، تأسيسا على ذلك فإن السيولة تختلف من بنك لآخر حسب موارد البنك النقدية و حسب عناصر موجوداته ، و عادة ما تتدخل

[1] خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد ، مرجع سابق ، ص : 89.

الحكومات أو البنوك المركزية في الدولة لتحديد نسب السيولة للبنوك المختلفة و ذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد و السياسة النقدية التي تضعها الحكومة ، بالإضافة لمراعاة معايير السلامة المصرفية (بازل) ، و بالإجمال و بعد فحص عناصر الموجودات في ميزانيات البنوك التجارية يمكن تقسيم هذه الموجودات أو الاستخدامات ضمن ثلاث مجموعات وفقا لمعايير السيولة و الربحية :[1]

أولا:المجموعة الأولي

و تتمثل في الأرصدة النقدية الجاهزة التي تكون سيولتها عالية جدا إن لم نقل هي السيولة في حد ذاتها (بمعني الهدف منها تحقيق السيولة فقط) ، و يطلق عليها عادة بخط الدفاع الأول و تشمل : النقدية الجاهزة لدى البنك و هي عبارة عن النقود القانونية و المساعدة و العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك باستمرار في خزائنه لمواجهة متطلباته اليومية ، حيث يتوقف مقدار النقود القانونية و المساعدة في خزانة البنك على ما يتوقعه هذا الأخير من مسحوبات مطلوبة في أية لحظة، و ذلك لمواجهة سواء حاجة المودعين أو عمليات المقاصة بين البنك و البنوك الأخرى. [2]

ثانيا : المجموعة الثانية

تحتوي على موجودات يتغلب فيها عامل السيولة على عامل الربحية مثل أذون الخزانة و الكمبيالات التجارية المخصومة. [3]

ثالثا: المجموعة الثالثة

و يتغلب فيها عامل الربحية على عامل السيولة، و منها الموجودات المتمثلة في التسهيلات الائتمانية و القروض المتوسطة أو الطويلة الأجل.

1.الأرصدة النقدية :

تعتبر الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر العناصر السيولة ، و تتألف من جزئين :

- الجزء الأول يتمثل في كمية النقود الحاضرة التي يتحتم على البنك الاحتفاظ بها في الصندوق لمواجهة طلبات سحب المودعين.

[1] خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد ، مرجع سابق ، ص : 90.91.

[2] حياة نجار، مرجع سابق، ص: 28.

[3] خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سابق، ص: 90.

- ❖ الجزء الثاني يمثل الأرصدة النقدية الدائنة التي يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنك المركزي و تكون بنسبة معينة من الودائع.

2.محفظة الحوالات المخصومة :

تتمتع الحوالات المخصومة بدرجة عالية من السيولة ، باعتبارها تمثل قروضا قصيرة الأجل ، و يتم ذلك بشراء أذونات الخزينة و الأوراق التجارية .

- ❖ **أذونات الخزينة** :هي نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدولة لأجل قصير ، تتعهد بموجبها بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لاحقا ، و يمكن بيعها بخصمها في السوق النقدي ، و في أي مرحلة قبل تاريخ استحقاقها .
- ❖ **الأوراق التجارية** : عبارة عن صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد أجل قصير محدد ، و هي وسيلة تجارية متعارف عليها لتسوية الديون ، و تأتي أهميتها من سهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بخصمها لدى البنوك .

3.القروض و السلف:

تستثمر البنوك الجانب الأهم من مصادرها النقدية في منح قروض و سلف لعملائها ، باعتبارها (أكثر أنواع الأصول ربحية ، فربحية البنك تتوقف على مقدار القروض و السلف التي يمنحها البنك لعملائه ، و لكن من وجهة نظر الأمان و السيولة فإن القروض و السلفيات تعتبر أصولا غير مفضلة) ، و ذلك لتعذر تحويلها إلى نقود قبل أجل استحقاقها، و احتمال تعرضها لمخاطر عدم سداد قيمة القروض مع فوائدها. [1]

ومنه يمكن استخلاص مصادر التمويل و استخداماتها في البنوك التجارية في الجدول التالي:

[1] سامر بطرس جلدة، **النقود و البنوك**، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، الأردن، 2009،ص: 89.90.

جدول (1_1): مصادر تمويل البنوك التجارية و استخداماتها

المصادر	الاستخدامات
• **مصادر داخلية:** رأس المال الاحتياطات • **مصادر خارجية:** الودائع بأنواعها المختلفة القروض و السلف من البنك المركزي و غيره	• **المجموعة الأولي :** النقدية الجاهزة أرصدة نقدية مودعة لدي البنك المركزي • **المجموعة الثانية :** أصول شديدة السيولة أدوات مالية قصيرة الأجل أوراق تجارية مخصومة • **المجموعة الثالثة:** قروض متوسط و طويلة الأجل أوراق مالية طويلة الأجل استثمارات حقيقية

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على :_ عبد الحق بوعتروس ، الوجيز في البنوك التجارية ، جامعة متنوري ، قسنطينة ، 2000 ، ص:12.

_ محمد السيد سرايا، المحاسبة في المنشات المالية، البنوك التجارية و شركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 11

الفرع الثالث : هيكل التمويل و أثره على إدارة السيولة في البنوك التجارية

تمثل الودائع نسبة كبيرة في هيكل التمويل بالبنوك ، و البنوك التي تتمتع بودائع متنوعة و مستقرة يحتمل أن يكون لديها مشكلة السيولة أقل من البنوك التي ينقصها ، و تقييم هيكل التمويل و نوع الودائع و مدى استقرارها هي نقطة البدء لتقييم مدى تعرض البنك لمخاطر السيولة ، تعتمد البنوك بشكل أكبر على الودائع الثابتة ، مما يجعلها أكثر استقراراً نسبياً من مواردها ، و تحقيق التوافق بين الربحية و السيولة .

أما من وجهة نظر مدى تحمل أصحاب الودائع للمخاطرة ،فإن البنوك تعتبر ضامنة لجميع الودائع دون استثناء ، مما يجعلها ملزمة بردها لأصحابها مهما كانت الظروف التي تمر بها، حتى و لو على حساب إفلاسها و تصفية ممتلكاتها، مما يعرضها لاحتمالات الهلع و الاندفاع المصرفي لسحب الودائع .[1]

[1] حكيم براضية و جعفر هني محمد ، مرجع سابق ، ص : 58.

المبحث الثاني: ماهية السيولة في البنوك التجارية.

تمثل السيولة أحد محاور الاهتمام الرئيسية بالبنوك فهي عبارة عن مدى قدرة البنك على الإيفاء بالالتزامات و تمويل الزيادة في جانب الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات التكلفة العالية.

و تأتي أهمية السيولة من حاجة البنوك إليها في مواجهة احتياجات عملائها للأموال و المتمثلة في سحبهم لودائعهم أو الاقتراض من البنك و هي احتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات من خلال تعزيز ثقة المودعين و المقترضين و التأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم .

لهذا سنتناول في هذا المبحث :

- ✓ مفهوم السيولة و أهميتها .
- ✓ أنواع السيولة.
- ✓ مكونات السيولة.

المطلب الأول: مفهوم السيولة و أهميتها في البنوك التجارية.

تسعى البنوك إلي تحقيق السيولة من أجل القدرة على مواجهة إلتزماته المالية ، و من هذا تحقق التوسع في حجم نشاطها و تلبية رغبات المودعين و العملاء.

الفرع الأول: مفهوم السيولة في البنوك التجارية.

هناك العديد من التعاريف نذكر منها :

- السيولة هو ما يحتفظ به البنك من الأموال النقدية أو ما يتوفر له من موجودات سريعة التحول إلى نقدية و بدون خسائر في قيمتها.[1]
- السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته، و التي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع و أيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض و السلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

[1] صادق راشد ألشمري ، **إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية** ، ط 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص : 370 .

- السيولة هي عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل و بسرعة و بدون خسائر في القيمة، حيث نستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم و تقديم الائتمان في شكل قروض و سلفيات لخدمة المجتمع.[1]

وينبغي علينا أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل، أو النوعي، و السيولة على مستوى البنك الفردي، فالأولى تعنى قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان crédit demande في أي وقت ، أما السيولة على مستوي البنك الفردي ، فإنها تختلف عما سبق ، فالتحولات بين البنوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي ، و لكن هذه التحولات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحب منه الودائع .[2]

- و قد عرفها أندرو " Andreu" يمكن وصف السيولة بأنها السيولة التي تمكّن استخراج القيمة من الأصول ، هذا الاستخراج للقيمة قد يتحقق من خلال استعمال الملاءة للحصول على تمويل خارجي أو من خلال بيع الأوراق المالية في الأسواق.

لكن هذا التعريف غير كامل إذ ركز على جانب السيولة، أي المقدرة على بيع أو تسييل الأصول (سيولة السوق) و القدرة على الاقتراض ، و أهمل المعني المطلق للسيولة و المتمثل في النقدية .

- كما عرفها "مُحَمَّد سعيد أنور سلطان " : السيولة المصرفية تعني احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة ، و ذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع و السحب من الاعتماد المفتوحة للعملاء ، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن ، مع الاحتفاظ بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم في ذلك

ارتباك في أعماله.[3]

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف السيولة بأنها قدرة البنك على مواجهة السحوبات من الودائع و مواجهة سداد الالتزامات المستحقة في مواعيدها و كذلك مواجهة الطلب على القروض دون تأخير .

---

[1] علي كنعان ،**النقود و الصيرفة و السياسة النقدية** ، دار المنهل اللبناني ، ط 1 ، بيروت ، 2012 _ 1433 ، ص : 194 .

[2] عبد الغفار حنفي و رسمية قريا قص ، **أسواق المال و تمويل المشروعات** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص : 230 .

[3] حكيم براضية و جعفر هني مُحَمَّد ، **مرجع سابق** ، ص : 29 . 30

الفرع الثاني: أهمية السيولة في البنوك التجارية.

تحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة الطلب على الودائع ، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات ومن هذا يبدوا أن للسيولة أهمية تتمثل في ما يلي :

أولا : تمثل السيولة أهمية لإكساب البنك سمعة لدى الأطراف المتعاملة معه (العملاء ، المستثمرين ، العاملين) و كذلك الحفاظ على هذه السمعة و تنميتها، حيث أن عدم سداد التزامات البنك في مواعيدها يؤدي وقوعها في سمعة سيئة .

ثانيا: تمثل السيولة أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك و استمراره و نموه .

ثالثا: الاستفادة من قرض الاستثمارات الربحية العالية، و خاصة في الأوقات التي يصعب فيها الحصول على القروض. [1]

رابعا: إنها تغيير أمام السوق المالي بمظهر عالي الثقة و البعيد عن المخاطر و القدرة على الإيفاء بالتزاماته.

خامسا: سوف لا تجعله يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته.

سادسا: وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي.[2]

المطلب الثاني: أنواع السيولة في البنوك التجارية.

تنقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع تتمثل في:

أولا: السيولة القانونية.

تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان و الثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، و في هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية و إلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر و تتكون هذه النسبة من مقادير الأموال التي يحجبها البنك التجاري عن الاقتراض و تتضمن هذه الأموال ما يلي :

1. **الاحتياطي النقدي** : هو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع و الأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية و الفروع و المرسلين بالخارج ، و أية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات و يودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي .

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات و المصارف لقياس و ضبط السيولة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2012، ص:13.

[2] صادق راشد الشمري ، مرجع سابق ، ص : 376 .

2. **الأصول السائلة** : وهي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك و ما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب ، و المبالغ التي تكون تحت التحصيل من كوبونات الأسهم ، و فوائد السندات ، و الشيكات و الحوالات .

و الأوراق المالية و العملات الأجنبية و أية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة.

ثانيا: السيولة الإضافية

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها ، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها و استغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا و تبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقرب من 30% في المتوسط .

ثالثا: السيولة الاحتياطية.

و هي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات بنكية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، و ذلك نظير رهن أصولها، كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة ، و في العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة و هذا التمويل بمقتضي توفر السيولة في وقت معين ، تنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة ، لذلك فإن البنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن ، لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم .[1]

المطلب الثالث: مكونات السيولة في البنوك التجارية.

تستخدم البنوك العديد من المؤشرات المالية للحكم على مدى كفاءة السيولة النقدية فيها و بما يمكّنها من تأدية التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، خاصة و أن السيولة تمثل سلاح ذو حدين فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها ، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد من الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا على ربحية البنك ، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب يؤدي إلى حالات العسر المالي و الذي يضعف من كفاءة البنك عن الوفاء بالتزاماته خاصة اتجاه المودعين عند سحب ودائعهم و

[1] سوزان سمير ذيب و شقيري نوري موسي ، **إدارة الائتمان** ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2012 ، ص : 40.41.

كذلك عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض ، تتكون محفظة البنك من السيولة و كافة الأصول السائلة و شبه السائلة التي تساعد البنك على مقابلة التزاماته دون أدنى تأخير ، حيث تنقسم السيولة إلى مكونين أساسين :

أولا : السيولة الحاضرة

تشمل الأصول الحاضرة و كافة الأموال السائلة المتاحة للبنك الواقعة تحت تصرفه و عادة تتضمن النقدية بالعملة المحلية و العملات الأجنبية، و الإيداعات لدى البنوك المحلية و البنك المركزي فضلا عن الشيكات تحت التحصيل .

ثانيا : السيولة شبه النقدية .

و هي قدرة البنك على توفير السيولة عن طريق تصفية أو رهن بعض من أصوله شبه السائلة أو سهلة التصريف مثل أذونات الخزانة و الأوراق المالية و التي يعبر عنها عادة بأصول استثمارية لخدمة السيولة و تتميز عادة بقصر الأجل. [1]

[1] حسام الدين نبيل أبو تركي، **أدارة مخاطر السيولة** ، مجلة المصرفية و إقتصادية ربع سنوية التي تصدر الإدارة العامة البحوث و الإحصاء ، بنك السودان المركزي ، العدد 21 /2011،ص: 5.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك التجارية.

توجد عدة نظريات حاولت تفسير مشكلة السيولة في البنوك و تحديد مصدر هذه المشكلة و تقديم بدائل بشأنها ، لذا يعتمد البنك في معرفة كفاية السيولة النقدية على نسب و مؤشرات تجعله قادرا على الوفاء بالتزاماته مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية ، لذا سنتناول في هذا المبحث على :

- ✓ النظريات المفسرة السيولة.
- ✓ نسب و مؤشرات قياس السيولة.
- ✓ العوامل المؤثرة في السيولة .

المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة في البنوك التجارية

تتمثل إدارة السيولة في الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد و مقدرة على الوفاء بالالتزامات ، لذا ظهرت عدة نظريات متوالية اهتمت بإدارة السيولة حاولت تفسير خطر السيولة في البنوك التجارية و تحديد مصدر هذه المخاطر تتمثل في :

أولا: نظرية القرض التجاري

نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات البنوك الانجليزية ، حيث يقول مؤيدوها بأن سيولة البنك تعتبر جيدة مادامت أمواله يتم استخدامها في قروض قصيرة الأجل ، بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها و التي تكون معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت، و كذلك الآن البنوك التجارية تتعامل بالمعاملات التجارية و النشاطات ذات الأمد القصير .[1]

و في الأساس ترى هذه النظرية بأن السيولة الأصل تتوقف علي إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة، و هذه الإمكانية تستند على وجود سوق تباع فيها الأصول، أي أن سيولة الأصل أصبحت تتوقف على:

1. وجود سوق يباع فيها الأصل .
2. قابلية الأصل للبيع بدون خسارة تذكره .
3. مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي و إعادة خصمه لديه .

إلا أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات منها :

[1] رضا صاحب أبو أحمد ، **إدارة المصارف** ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ،ط 1 ، 2002 ، ص : 193 .

- ❖ عدم ضمان سهولة بيع السلع الممولة و تحويلها عند الحاجة إلى نقود، و خصوصا في وضع الكساد الاقتصادي.[1]
- ❖ هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها ، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعا في وقت واحد ، بل إن عملية الإيداع أو السحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة ، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة تلك الحسابات و طبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو و تكبر مما يجعلها تتمتع بالثبات النسبي ، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معرفة للبنك ، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها .[2]
- ❖ فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ، فالتقيد بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع ،زيادة خطوط الإنتاج ، شراء آلات جديدة ، وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية و التي تمتد لفترة زمنية طويلة .

ثانيا: نظرية التحول.

هذه النظرية هي تطور لنظرية القرض التجاري، و تهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة و لكنها لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك على تلك الأصول.

فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراق المالية ، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبديل و القدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسييل بعض الأصول ، للمحافظة على سيولة و تدعيم مركزه المالي ، و هذه المرونة في التحويل و التبديل تتوقف على تنوع و تعدد حجم الأصول و العمليات التي يقوم بها البنك ، تعتبر هذه النظرية الأساس في امتلاك البنك التجاري للاحتياطات الثانوية.

---

1 عمر محمد فهد شيخ عثمان ، **إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة** (أطروحة دكتوراه الاكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، جامعة دمشق ، 2009، ص : 29.

2 رضا صاحب أبو أحمد، مرجع سابق، ص: 193.

ثالثا : نظرية الدخل المتوقع .

تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية و المصرفية و الآجال مختلفة، و لذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المحقق للمؤسسة المقترضة أي قدرتها على توليد النقدية و التي ستمنحها بتسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق، و هذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المحققة للبنك، و ذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة .[1]

المطلب الثاني: نسب و مؤشرات السيولة في البنوك التجارية.

تعتمد البنوك على عدد من نسب و مؤشرات المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها ، و بما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية تتمثل في :

أولا : نسبة الرصيد النقدي .

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ، و لدى البنك المركزي ، و لدى البنوك الأخرى، كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك و الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ، و يمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية :[2]

نسبة الرصيد النقدي = (رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك) / (الودائع بالعملة +الالتزامات الأخرى).

و نرى أن هذه النسبة جديرة بالاستخدام لعدة أسباب نذكر منها :

1. أنه لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي و لا تأخذ في الحسبان ، فأخذ هذه الأرصدة يدفع البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة و استخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد للبنك .

[1] حكيم براضية ، **التصكيك و دوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامي**ة ، أطروحة الماجستير ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، محاسبة و مالية ، 2011/2010،ص : 10

[2] زياد رمضان و محفوظ جودة ، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك** ، دار وائل للنشر ، عمان ،2000،ص:273.

2. اهتمت بالالتزامات الأخرى، وهي عبارة عن التزامات تقترب من صفة الودائع، و يتعين على البنك الوفاء بها حالا، أو في المستقبل القريب مثال ذلك: الشيكات و الحوالات و الإعتمادات الدورية مستحقة الدفع، الأرصدة المستحقة للبنوك و القروض من البنك المركزي، و يمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي :

- ❖ إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد و المؤسسات.
- ❖ سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء.
- ❖ الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلا .
- ❖ زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، و ليس عن طريق تجميع الاحتياطات .
- ❖ وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى، نتيجة لعمليات المقاصة ، ويجدر الإشارة بالنسبة لهذه النقطة أنه لا تأثير لها على حجم الرصيد النقدي للبنوك مجتمعة ، و إنما يبدو التأثير على توزيع هذا الرصيد بين البنوك .[1]

ثانيا : نسبة السيولة العامة

تعني قدرة البنك التجاري على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة، و التواؤم بين تحصيل هذه القروض و منح قروض و سلفيات جديدة لذلك يتعين على البنك دراسة و تحليل موقف العملاء، و استبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، و يتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، و مراقبة عمليات السحب و الإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض و إمكانية السداد، و يمتد ذلك إلى أسلوب استخدام القرض، وهذا الاستخدام في المجال الذي منح من أجله، و متابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة منح الائتمان، و تعديلها إذا اقتضت الضرورة لذلك، و يعتبر هذا المعيار أكثر المعايير دلالة على سيولة البنك التجاري ،فقد يهبط الرصيد النقدي للبنك في وقت ما.

و لا يجب أن يؤخذ هذا دليلا على انخفاض السيولة لهذا البنك إذا زادت في نفس الوقت نسبة الأصول غير النقدية شديدة السيولة. [2]

[1] عبد الغفار حنفي و رسمية قريا قص ، مرجع سابق ، ص : 232.233.

[2] ضياء مجيد ، **الاقتصاد *النقدي*** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2008، ص: 297.296

و تحسب نسبة السيولة العامة من خلال المعادلة الآتية :

نسبة السيولة العامة = (النقدية في الصندوق + الأرصدة لدى البنك المركزي عن الحسابات الجارية و الودائع الزمنية + الودائع لأجل لدى البنوك الأخرى + سندات و أذونات الخزانة العامة)/(إجمالي الودائع الجارية و الزمنية + القروض من البنوك الأخرى). [1]

ثالثا: نسبة الاحتياطي القانوني.

بما أن الاحتياطي القانوني هو عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي مضافا إليها الاحتياطي من النقد مع العلم أن هذا الاحتياطي عادة ما يكون إجباريا وهو يكون على نوعين: احتياطي إلزامي و احتياطي التغطية ، و تتمثل هذه النسبة عن مدى قدرة الموجودات النقدية في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة البنك و تكون بالقيمة التالية :[2]

نسبة الإحتياط القانوني=(النقد لدى البنك المركزي/الودائع و ماحكمها)*100

كلما كانت هذه النسبة أكبر كلما زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته ، خاصة في الظروف غير العادية و أوقات الأزمات و التي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد الالتزامات المالية ، كما أن الاحتفاظ بنسبة أكبر مما هو مقرر من طرف البنك المركزي يعتبر من زاوية أخرى تجميد للأموال مما ينعكس سلبا على ربحية البنك التجاري .[3]

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية).

رابعا :نسبة السيولة القانونية .

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياط الأولية و الاحتياط الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على البنك في جميع ظروف و حالات البنك ، لذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية و استخداما في مجال تقويم كفاية إدارة السيولة ، و يعبر عنها رياضيا وفق الصيغة الموالية :

---

[1] خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطر اده ، **إدارة العمليات المصرفية (المحلية و الدولية)** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان 2006، ص: 98 .

[2] صادق راشد ألشمري ، مرجع سابق ، ص : 380.

[3] رضا صاحب أبو أحمد ، مرجع سابق ، ص : 196.

نسبة السيولة القانونية = (الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية)/ الودائع و ما حكمها *100.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة لدي البنوك التجارية.

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن تقسيمها الى عوامل خارجية وعوامل داخلية .

أولا: العوامل الخارجية

في مثل هذه العوامل تحكم جميع البنوك و تكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية لأنها تحدد من قبل الدولة و الأجهزة الأخرى و هي :

1. شروط الدفع القانونية .
2. القواعد الناظمة للعقود.
3. تحديد أسعار الصرف و الفائدة.
4. استخدامات الربح[2].

وهنا فإن مهمة إدارة البنك أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وأن تهتم بتأثيرها.

ثانيا:العوامل الداخلية.

إن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر و إن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يلي:

1- عمليات الإيداع و السحب على الودائع :

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا ، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق و احتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي ، و بالتالي إلى تقليص سيولته فإن عمليات الإيداع (تحويل النقود القانونية إلى ودائع بنكية) تعمل على تحسين سيولة البنك التجاري .

[1] حكيم براضية و جعفر هني محمد ، مرجع سابق ، ص : 64.

[2] أحمد عبد الفتاح ، **قرارات لجنة بازل و إدارة الاموال في المصارف ،مجلة المصارف العربية** ، العدد 16 ، مصر .1944 ، ص: 47لأ

2- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك :

تزداد سيولة البنك إذا ظهر أن للرصيد حسابه الجاري الدائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف الموارد النقدية الجديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية .

3- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية، له قدرة التأثير على السيولة البنكية من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية و المعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسية تقليص عرض العملة ، فإنّه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو احتياطات النقدية المتوفرة لديها، و يقلل قابليتها على منح القروض، و تعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم و بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، و رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني و يحصل العكس في حال توسيع عرض العملة .

4- رصيد رأس المال الممتلك :

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك التجاري حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة و العكس صحيح ، كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت السيولة البنكية ، و من ثم حددت قدرته الاقتراضية و انخفضت قدرته على تسديد التزاماته الجارية .

و من جهة أخرى تسمح الودائع الثابتة للبنوك بوضع جدول يبين تواريخ استحقاقها، و هذا الإجراء يساعد البنوك على التنبؤ بالأحداث المحتملة مستقبلا، مما يعطيها إمكانيات أكبر للتوظيف.[1]

[1] ريجيمي فاطمة الزهراء ، **قياس تعتبر السيولة النقدية لدي البنوك التجارية في الجزائر**،أطروحة الماجستير، علوم مالية ، جامعة مستغانم ، 2015/2014، ص: 43

خلاصة الفصل :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على كل ما يخص السيولة من مفاهيم و تحديد أنواعها و مكوناتها و الوقوف على أهم النظريات المفسرة للسيولة.

حيث يتجلي الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة معرفة أهم النسب و المؤشرات للسيولة و العوامل التي تؤثر فيها مع تحديد مصادر الأموال التي تعتمد بشكل كبير عن الودائع بأنواعها المختلفة، لذلك تعمل الإدارة على تخصيص الأموال بشكل يضمن مقابلة السحب على الودائع .

لذا نستخلص أن البنوك هي تلك المؤسسات المالية التي تمارس عمليات الائتمان من خلال تعبئة الادخار و التوجيه نحو الاستخدامات المختلفة ، ممّا يجعلها تتميز عن باقي المؤسسات الأخرى من خلال تنظيم مواردها و استخداماتها بطريقة فعالة مما يسمح لها بالبقاء و الاستمرارية و مواجهة المخاطر المختلفة .

تمهيد:

تواجه البنوك خلال فترة نشاطها جملة من مشاكل السيولة التي تنجم عن طلبات السحب غير المتوقعة للودائع من قبل ملاكها، وهو ما يجعل البنك في البحث الدائم عن السيولة لتلبية هذه الاحتياجات ،و هذا الخطر هو عبارة عن النتيجة الطبيعية لعدم توافق أجال التحويل بين الاستخدامات و الموارد، ومنه ينتج فجوة أو انحراف كبير بين تدفقات الأموال الداخلة والخارجة مع الأخذ بعين الاعتبار تواريخ استحقاق الخصوم و الأصول،حيث تمثل إدارة السيولة و مخاطرها جزءا هاما من إدارة الأصول والخصوم في البنوك ضمانا لتحقيق أهدافها لذا يجب على البنك إتباع سياسة ملائمة لإدارة السيولة اليومية لديه و يتطلب ذلك ضرورة وجود آلية لإدارة مخاطر السيولة التي تضعها إدارة البنك للتأكد من مسألة السيولة حيث يتم إدارتها بفعالية و العمل على متابعة التغيرات الهامة التي تطرأ عليها من خلال معرفة المخاطر التي تتعرض لها و العمل على إيجاد الإستراتيجية الملائمة لمعالجة أزمات السيولة بالاعتماد على لجنة بازل في معالجة تلك الأساليب التي أدت إليها و هذا لضمان قوة البنك و استمرار يته .

ومنه سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مخاطر السيولة وطرق معالجتها من خلال دراسة ما يلي :

- **المبحث الأول : مخاطر السيولة في البنوك التجارية.**
- **المبحث الثاني : إدارة مخاطر السيولة وفق بازل .**
- **المبحث الثالث : إستراتيجية إدارة السيولة و مخاطرها في البنوك التجارية.**

المبحث الأول :مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

تتعرض كافة البنوك لمجموعة من المخاطر تهدد إستمراريتها و من أهمها تلك التي تتعلق بالسيولة ، سواء التي تنشأ من طبيعة البنك ذاته أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموما ، مما يتطلب على البنوك أن تحصل على كافة المعلومات التي تمكنها من القياس و تحليل مخاطر السيولة بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف، و على البنوك أن تعمل على الحد من تأثير هذه المخاطر وهذا عن طريق إتباع إستراتيجية واضحة و دقيقة .

لهذا سنتناول في هذا المبحث :

- ✓ تعريف مخاطر السيولة في البنك التجاري.
- ✓ أسباب و أنواع مخاطر السيولة في البنك التجاري.
- ✓ قياس مخاطر السيولة في البنك التجاري.

المطلب الأول :تعريف مخاطر السيولة في البنك التجاري.

إن مخاطر السيولة هي من المخاطر الكبرى التي تواجه البنوك فهو عبارة عن النتيجة الطبيعية لعدم توافق آجال التحويل بين الاستخدامات و الموارد لذلك تعددت تعاريف مخاطر السيولة نذكر منها:

- ➢ تنشأ مخاطر السيولة عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية و تقلل عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها ، لذلك تعددت التعريفات التي أعطيت لمخاطر السيولة .
- ➢ فهناك من يرى بأن مخاطر السيولة : تنتج عن عدم قدرة البنك على مواجهة الالتزامات المالية (سحب الودائع ،طلبات القروض) في مواعيد استحقاقها ، وذلك بدون حدوث أية خسارة أو تكاليف غير معقولة يتحملها البنك في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات المالية ، بعبارة أخرى ، مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة .[1]
- ➢ و هناك رأي آخر يعرف مخاطر السيولة بأنه خطر الشح في الموارد المالية لدى البنك بحيث يمكن أن يقع البنك في أزمة السيولة أو النقص في الموارد المالية مما يترتب عليه من عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته

[1] حياة نجار ،**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف 1 ، 2014/2013، ص:167.

المستحقة و ذلك نتيجة إتباعه لسياسة غير عقلانية أو سوء تسيير الموارد المتوفرة لديهما يؤدي إلى عدم توافق زمني بين آجال الاستحقاق للقروض الممنوحة و آجال استحقاق الودائع لدى البنك ، و يتجلى خطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى البنك كافة لمقابلة الالتزامات[1].

- وجاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بأنها مخاطر التمويل وهي دالة للصعوبة التي يتحمل أن يتعرض لها البنك عند تدبير الأموال من أجل الوفاء بالالتزامات و قد تنتج من عدم القدرة على بيع أصل ما بقيمته العادلة [2].
- وجاء تعريف آخر يعرفها على أنها عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها ، و البنك الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه .[3]

مما سبق نستنتج أن مخاطر السيولة هي احتمال تعرض رأس مال البنك و أرباحه للخسارة بسبب عدم القدرة على مواجهة الالتزامات في المواعيد أو عدم الاستجابة لطلبات السحب أو طلبات التمويل أو عدم إمكانية تسييل بعض الأصول لتحويلها إلى نقد سائل دون خسارة في قيمتها .

المطلب الثاني : أسباب و أنواع مخاطر السيولة في البنك التجاري.

تتحقق مخاطر السيولة نتيجة لأسباب مختلفة و متعددة و ذلك لتعدد مخاطر السيولة و تنوعها، و ذلك نتيجة عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق وسوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة.

الفرع الأول : أسباب مخاطر السيولة في البنك التجاري.

تنتج مخاطر السيولة عن عدة أسباب أهمها :

أولا : عدم الموائمة الصحيحة بين تواريخ سيولة الأصول و استحقاق الخصوم.

ثانيا : عدم متابعة الانحرافات بين المتوقع و المحقق من الفائض النقدي .

---

[1] بوعشة مبارك ، **إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة خاصة الجزائر)** ، مداخلة ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي – أم البواقي – الجزائر ،2011،ص:3

[2] نصر رمضان احلاسه ، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في ادارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك لتجارية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية – غزة – عمادة الدراسات العليا كلية التجارة ، 2013 ، ص: 57.

[3] عبد العقار حنفي ، **إدارة المصارف** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2016، ص: 162

ثالثا : سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة أو يصعب تحويلها لأرصدة سائلة .

رابعا : أو بسبب عوامل خارجية كالركود الاقتصادي و الأزمات الحادة التي تنشأ في الأسواق رأس مال.[1]

خامسا : ازدياد حالات السحب خاصة المبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسهيل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءا بتلك الالتزامات مما يؤثر على الربحية .

سادسا : أسباب في جانبي نطاق الميزانية :

1. **جانب الالتزامات:** بمعنى عند زيادة طلبات سحب الموعدين لأرصدتهم فقد يضطر البنك للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى أو الإصدار المزيد من الأوراق المالية كالسندات.
2. **جانب الأصول:** حيث أن خدمة خطابات الضمان و الاعتماد التي تتم خارج الميزانية و التي بمجرد قيام العميل بالإقراض بموجبها تظهر في الميزانية فتنشأ مخاطر السيولة و التي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة. [2]

سابعا : التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .

الفرع الثاني : أنواع مخاطر السيولة :

هناك مجموعة من مخاطر السيولة تتمثل في مايلي :

أولا : مخاطر السيولة التمويلية :

تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة و غير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها البنك أو على الوضع المالي بشكل عام .

ثانيا : مخاطر السيولة السوقية :

أحيانا قد يكون من الصعب على البنك أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة و ذلك لصعوبة تسييلها ، و إذا اضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد ترتب خسائر لا يرغب البنك بتحملها .[3]

---

[1] حياة نجار ، مرجع سابق ، ص:168.

[2] احلام بوعبدلي وعائشة طبي ، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية** و **البنوك التقليدية** ،دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر لفترة ،2011 – 2014 ،جامعة غرداية – الجزائر ، ص: 168 .

[3] حسين بالعجوز ، **ادارة المخاطر البنكية** و **التحكم فيها** ، الملتقي 31 الوطني حول المصرفية ، مركز الجامعي بجيجل ، ص: 7.

ثالثا : مخاطر السيولة العرضية :

تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها البنك من ودائع العملاء أو السحبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية و التي تمنح لبعض العملاء [1].

المطلب الثالث : قياس مخاطر السيولة في البنك :

هناك مجموعة من نسب و المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر السيولة من طرف البنك التجاري تتمثل في ما يلي:

أولا : طريقة سلم الاستحقاق :

يتم مقارنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في فترات زمنية محددة للوصول إلى الفجوات ، وبناءا على ذلك يتم وضع الخطط المناسبة لهذه الفجوات ، كما يمكن وضع نسب للفجوات المتراكمة السالبة ، مثل :

1. الاستثمارات المطلقة من يوم إلى 07 أيام (10%) من الملكية .
2. الاستثمارات المطلقة من يوم إلى شهر (20%) من الملكية .

ثانيا: طريقة مؤشرات السيولة

هناك مجموعة من المؤشرات التي تم استخدامها لقياس مخاطر السيولة هي :

النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات≤25%

يعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في البنوك التجارية،إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

[1] غسان سالم الطالب ، **مخاطر السيولة النقدية** في **المصارف الإسلامية** ،بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية , عمان – الأردن ، 29-2015/07/30 ، ص: 10

الموجودات النقدية و الاستثمارات/ إجمالي الموجودات = %

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

التسهيلات الائتمانية /إجمالي الموجودات=%

يعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في البنوك التجارية و يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للبنك على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على البنك مواجهتها في حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

الموجودات الحساسة لسعر الفائدة / المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة= %

و يقيس هذا المؤشر مخاطرة سعر الفائدة في البنوك فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكثر كان عائد البنك أعلى إذا ارتفعت أسعار الفائدة و العكس صحيح.[1]

[1] أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد ،**دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة** ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 07 العدد 02 ، 2014 ، جامعة غرداية , ص: 106.107 .

المبحث الثاني : مخاطر السيولة وفق لجنة بازل .

تعتبر إدارة مخاطر السيولة من القضايا الحرجة التي تزايدت أهميتها نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية و تأثيرها على البنوك مما أدى إلى إصدار ضوابط و معايير مشددة من اتفاقيات لجنة بازل حول إدارة مخاطر السيولة بوجود قوانين وتعليمات حازمة لمعظم البنوك التجارية،و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المبادئ للإدارة السيولة و مخاطرها، مما أوجب عليها الالتزام بالمتطلبات النوعية و الكمية في التحكم في إدارة مخاطرها، وعلى هذا الشأن قد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب تتمثل في :

- ✓ ماهية لجنة بازل واتفاقياتها.
- ✓ مبادئ مخاطر السيولة وفق لجنة بازل.
- ✓ المتطلبات الكمية و النوعية لمخاطر السيولة وفق لجنة بازل .

المطلب الأول : ماهية لجنة بازل واتفاقياتها

تعد لجنة بازل بمثابة ثمرة رغبة التعاون الدولي ،التي يكمن هدفها في الوصول إلى رقابة مصرفية فعالة.

الفرع الأول:نشأة لجنة بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 1975 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر[1]، وهي لجنة مؤلفة من كبار ممثلي السلطات الرقابة المصرفية و البنوك المركزية بعدد من الدول ، وتجتمع اللجنة عادة في مقر بنك التسويات الدولية (BRI) بمدينة بازل بسويسرا حيث توجد أمانتها الدائمة ، وقد تم إنشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الألماني(herstatt) هيرستات والبنك الأمريكي فرنلكين وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك و ذلك في ثلاث جوانب [2]:

- فتح الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية .
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة .
- تحفيز ومساعدة على وضع نظام رقابي معياري يحقق الأمان للمتعاملين.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها** ،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2001،ص:80.

[2] المعهد العربي للتخطيط بالكويت " **الإصلاح المصرفي** "، العدد السابع عشر مايو 2003 ، السنة الثانية ، ص: 13

أولا :اتفاقية بازل الأول : بعد سلسلة من الجهود و الاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال ، و الذي عرف باتفاقية بازل 1، و ذلك في يونيو 1988 ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا ، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة ، وقدرت هذه النسبة ب 08 %وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992 ، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدرجي خلال ثلاث (03) سنوات ، بدءا من 1990 ،وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها " كوك Cooke" والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة ،لذلك سميت تلك التسمية لكفاية رأس المال نسبة لبازل أو نسبة كوك ، ويسميها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبيRSE[1]وتمثل هذه النسبة معيار كوك أو ما يطلق عليه معيار كفاية رأس المال بـ :

معيار كوك : الأموال الذاتية الصافية / الأخطار المرجحة>=8%

وقد كانت الأهداف المتبعة للاتفاقية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين,و تسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي[2]

ثانيا:اتفاقية بازل الثانية : في حزيران 1999 ، أعلنت اللجنة عن نواياها لوضع نموذج عمر جديد لملائمة رأس المال و بين عام 1999 و صيف عام 2004 عندما نشرت القوانين الجديدة قامت اللجنة بعملية مشاورات مكثفة ومستمرة مع البنوك و أطراف أخرى متعددة ضمن الصناعة .

و كانت الأهداف المرجوة من بازل 2 هي ضمان رأس المال الملائم للبنوك و تشجيع أفضل ممارسة ممكنة للإدارة المخاطر و ذلك لتقوية الاستقرار العام للنظام البنكي [3] ، ويقوم هذا الإتفاق على ثلاثة دعائم أساسية تتمثل في:

1. طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بأوزان المخاطرة و اللازمة لمواجهة مختلف المخاطر ، حيث جاءت تغيرات جوهرية في معالجة مخاطر الائتمان و السوق ، و قدمت تغطية

[1] سليمان الناصر ، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل** ، جامعة قصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ،مجلة الباحث العدد 2011/09 ،ص:02.

[2] . سيم كارادج و مايكل تلور ، **نحو المعيار المصرفي الجديد** ، مجلة التمويل والتنمية 37/عدد 04 ديسمبر 2000 ، ص: 5

[3] حشاد نبيل ، **دليل إلى إدارة المخاطر المصرفية** ، موسوعة بازل ، الجزء الثاني ، إتحاد المصارف العربية ، 2005 ، ص: . 20

شاملة لمخاطر التشغيل opertoneloist التي لا يمكن لها أي حساب في اتفاقية بازل 1 و التي تعرف بأنها مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية و العناصر البشرية و الأنظمة و الأحداث الخارجية .

2. ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون للبنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة للإشراف الجهات الرقابية الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر.

3. نظام فعال للانضباط السوق والسعي إلى استقراره أو الانضباط بسلوكيات السوق markddisqline و هذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية تقوم بإلافصاح عن رأس مالها و مدى تعرضها للأخطار و الطرق المتابعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات و دائنها على علم بها ، و ليتمكنوا من تقديم المخاطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات.[1]

الشكل(2-1): الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل

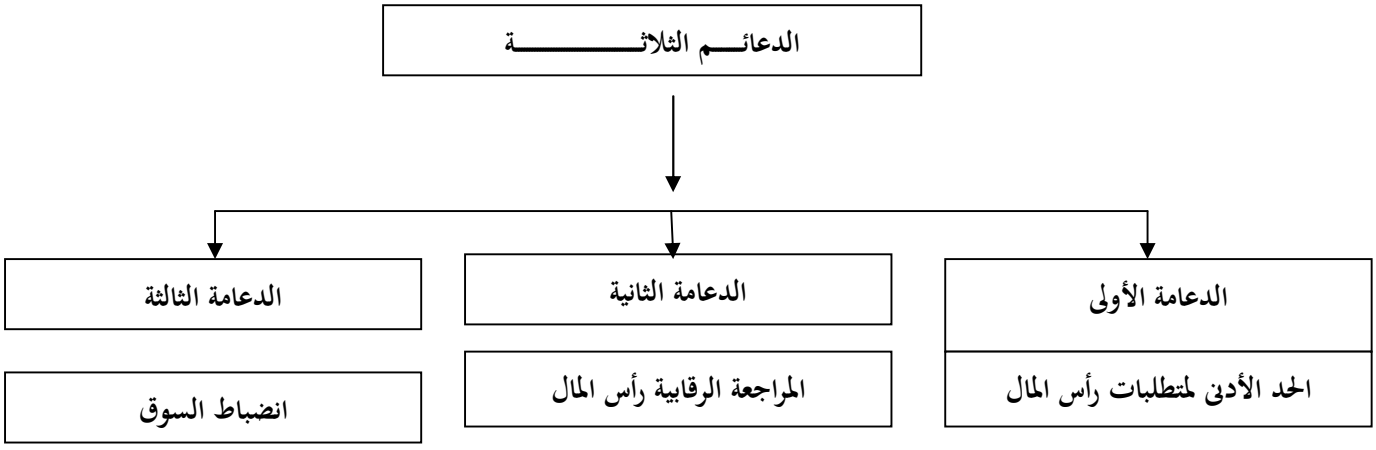

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :طارق عبد العال،مرجع سابق،ص 558

[1] سلمان أبو دياب ، **اقتصاديات النقود والبنوك**" ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، لبنان،1996 ، ص:04

ثالثا:اتفاقية بازل الثالثة: منذ أن أصدرت اتفاقية بازل 03 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية و المسؤولين الممثلين للأعضاء27 للجنة بازل بعد توسعها , وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات (B/S)في مدينة بازل بسويسرا في 12 / 09 /2010 و بعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 /11 /2010 بدأ خبراء المصارف الإسلامية يطرحون تساؤلات حول مدى ملائمة هذه المعايير الجديدة للبنوك الإسلامية وكيفية تطويعها بما يتناسب مع طبيعة عمل هذه البنوك .[1]

1. **مرتكزات اتفاقية بازل 03**

ترتكز الاتفاقية على مجموع القواعد الجديدة هي كالتالي :

- ❖ رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الاحتياطي أو الأولي من 02 %إلى 4.5 %مضاف إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبة 2.5 %من الأصول و التعهدات المصرفية لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى 07 %
- ❖ رفع معدل ملائمة رأس المال إلى 10.5% عوض 08 % وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير اتفاقية للوفاء بهذه المتطلبات.
- ❖ زيادة الرسملة المطلوبة اتجاه عمليات التوريق و غيرها من الأدوات المركبة , وهي العملية التي ورطت الكثير من البنوك في الأزمة المالية العالمية الأخيرة[2].

اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين من الوفاء بمتطلبات السيولة :

- ❖ الأولى للمدى القصير تعرف نسبة تغطية السيولة ، وتحسب نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي تحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوم من التدفقات النقدية لديه، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا .

[1] عاشوري صورية،**دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية ،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**،رسالة ماجستيير،علوم التجارية،جامعة سطيف،2010-2011،ص 45.

[2] مفتاح صالح و رحال فاطمة، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ،تركيا،9و 10 سبتمبر 2013،ص :12.

❖ و الثانية تعرف بصافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنيوية السنوية في المدى المتوسط و الطويل الهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك(المطلوبات وحقوق الملكية)إلى استخدامات هذه المصادر(الأصول)ويجب ألا تقل عن 100%.[1]

المطلب الثاني: مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل.

أصدرت لجنة بازل في شهر أيلول 2008 نشرة بعنوان مبادئ مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها ، تضمنت هذه النشرة سبعة عشرا مبدأ تمثل المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك ويتوجب على البنوك الاسترشاد بهذه المبادئ لإدارة مخاطر السيولة وتتمثل كالآتي:

- يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات الجودة العالية و السيولة المرتفعة وعلى المراقبين اختيار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك و عليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة يحق بحق البنك في حال وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها وذلك من أجل حماية المودعين و حماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلا .[2]
- يجب على البنك أن يحدد بوضع المستوى المخاطر المرغوب به و الذي يتناسب مع إستراتيجية عمل البنك، ودوره في النظام المالي للدولة.
- على الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك ، وضمان احتفاظ البنك بمستوى كافي من السيولة ،وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الاستراتيجيات والسياسات و الممارسات ويقرها مرة واحدة سنويا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية .[3]

---

[1] محمد بن بوزيان و بن حدو فؤاد و آخرون ، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الإحترازية الجديدة واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل3**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي 19-2011/10/21 الدوحة ، دولة قطر ، ص : 21.

[2] **مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة و الرقابة2008**، ص : 14.

[3] نصر رمضان احلاسه ،**دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة** ،دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة ،رسالة الماجستير في المحاسبة والتمويل،1434-2013،ص: 59.

- على البنك أن يحسب تكاليف و المنافع السيولة والمخاطر و يأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي و قياس الأداء و عند إدخال المنتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية .
- على إدارة البنك أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس و متابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن يتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من الموجودات و المطلوبات البنك ومن البنوك الخارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.
- على البنك مراقبة ومتابعة تعرضاته لمخاطر السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة و بمختلف العملاء آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية و التنظيمية و التشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى.
- على البنك أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر أموال وطول فترات التمويل.
- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه من خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات و التسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.
- على البنك إدارة الأوضاع الموجودة بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة وعليه مراقبة الظروف و قانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها.[1]
- على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل و الموارد المولدة و على البنك استخدام نتائج هذه اختبارات لتعديل استراتيجيات و سياسات و مواقف السيولة لديه و تطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.
- على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية لتمويل و إدارة توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات.
- على البنك أن يحتفظ بهامش آمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش آمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة.
- على البنك الإفصاح العام و بشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة مخاطر وضع السيولة في البنك.[2]

---

[1] **مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة و الرقابة2008** ،مرجع سابق، ص : 14.

[2] عدنان شاهر الأعرج ، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن (مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية عدد25 – 2010، ص: 7.

- على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة مخاطر في البنوك و أوضاع السيولة لديها لتقرر غن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كافي من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة.[1]
- على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دوريا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية وتقارير التحوط و معلومة السوق.
- على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك.
- على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى و السلطات الرسمية المحلية و الخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنك .[2]

المطلب الثالث : المتطلبات النوعية و الكمية لمخاطر السيولة وفق لجنة بازل.

يتوجب على البنوك الالتزام بمجموعة من المتطلبات النوعية و الكمية و ذلك من أجل التحكم في إدارة مخاطر السيولة و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا : المتطلبات النوعية :إن إطار إدارة مخاطر السيولة جزء لا يتجزأ من إدارة المخاطر لدى كافة البنوك ، يجب أن يضمن الإطار حسب إدارة مخاطر السيولة بهدف تقليص احتمال حدوث شح في السيولة لدى البنك ، ويمكن إيجاز هذه المتطلبات و المبادئ فيما يلي :

1. يتعين على البنك وضع حد مسموح به لمخاطر السيولة لديه وبما يتفق مع إستراتيجية العمل وحجم المخاطر الكلية المقبولة بالنسبة له ، يمكن قياس مستوى مخاطر السيولة ، على سبيل المثال عن طريق تقدير فترات تحمل البنك لصدمات متعلقة بالسيولة أو من خلال وضع نظم لحدود مخاطر السيولة [3].
2. يجب على الإدارة العليا للبنك الاشتراك بشكل مباشر في وضع إستراتيجية وكذا سياسيات وإجراءات خاصة بإدارة مخاطر السيولة تتماشى مع حجم المخاطر المقبولة لدى البنك و التأكد من أن البنك يحتفظ

---

[1] عدنان شاهر الأعرج مرجع سابق ص:08.

[2] نصر رمضان احلاسه ،مرجع سبق ذكره ، ص: 61.

[3] **البنك المركزي المصرفي قطاع الرقابة و الإشراف إدارة بازل ، مقررات لجنة بازل 2** ، ورقة مناقشة بشأن إدارة مخاطر السيولة (محدثة)، 2015/09/21 القاهرة، ص:4.

بالسيولة الكافية طرفه، ويتعين على الإدارة العليا كذلك متابعة تطورات أوضاع السيولة باستمرار و الإقرار عنها لمجلس الإدارة بشكل دوري.[1]

3. يجب على البنك أن يأخذ في الاعتبار تكلفة السيولة ،المنافع،مخاطر التسعير، كفاءة الأداء و كذا إجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة الخاصة بالأنشطة الرئيسية للبنك (البنود داخل وخارج الميزانية)حتى يتسنى له الربط بين الحجم المخاطر الناشئة عن أنشطة البنك المختلفة وحجم مخاطر السيولة على مستوى البنك ككل .

4. على البنك القيام بصورة منتظمة,بإجراء اختبارات الجهد الذاتية بالنسبة لمجموعة من السيناريوهات المتعلقة بالبنك نفسه، والسوق ككل، وسيناريوهات تجمع بين الاثنين ويجب أنتبنى هذه السيناريوهات على الظروف الخاصة للبنك ونوعية نموذج الأعمال الذي يتبعه البنك.[2]

5.على البنك استخدام نتائج اختبارات الجهد الذاتية لتعديل استراتيجيات و سياسات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة لدى البنك وتطوير خطط التمويل الفعالة في حالة الطوارئ

6..يجب أن تكون لدى البنك خطة رسمية في حالة الطوارئ تبين شكل وضع استراتيجيات التي يتبعها البنك في حالة وجود نقص طارئ في السيولة، ويجب تزويد المصرف بنسخة عن خطة الطوارئ عند الطلب.

7.يجب على البنك أن يطور إطار لتعيين انتقال السيولة بين مختلف وحدات البنك ، ليعكس التكلفة الحقيقية للتمويل ويجب أن يكون مستوى تطور الإطار متناسبا مع درجة تقبل البنك لمخاطر السيولة ، ودرجة تعقد أعماله[3].

8.يجب على البنك أن يقوم بتصميم مجموعة من المؤشرات الإنذار المبكر تساعد في عملها تحديد و إدارة العوامل المتعلقة بمخاطر السيولة ، وتمثل مؤشرات الإنذار المبكر الضوء الأحمر عند زيادة حجم مخاطر السيولة أو زيادة الاحتياجات التمويلية للبنك أو أية اتجاهات عكسية يتطلب من البنك إيجاد وسائل

---

[1] خليل محمد شريف فولاذي **نظام السيولة لدى البنك** ،رئيس مجلس إدارة الإمارات مصرف الإمارات العربية المتحدة،2012/07/12،ص: 04.

[2] طارق الخولي ، **إدارة المخاطر في المستجدات العالمية مفاهيم وتحديات** ،منتدى اتحاد المصارف العربية بيروت لبنان2014/04/21 ،ص: 1

[3] خليل محمد شريف فولاذي ،**نظام السيولة لدى البنك** ، مرجع سبق ذكره ص :4.5.

لتخفيف مخاطر السيولة مثل الاحتفاظ بسيولة إضافية و وضع نظام لحدود مخاطر السيولة بتنويع مصادر التمويل .

9.يجب أن يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تتعلق بوضع السيولة وأطر إدارة مخاطر السيولة لديه للأطراف المعينة على أساس سنوي حتى يتسنى لتلك الأطراف أن تحكم على سلامة أوضاع السيولة ، وفاعليتها في إدارة مخاطر السيولة[1] .

الفرع الثاني : المتطلبات الكمية لقياس لمخاطر السيولة

اقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعتين من المتطلبات الكمية المعيارية لتحسين أوضاع السيولة في النظم المصرفية هما:

أولا:نسبة تغطية السيولة:LiQUIDITY COUVERGE RATFO(LCR)

تهدف نسبة تغطية السيولة إلى التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوما قادمة في ظل سيناريو مفترض للظروف غير المواتية و تحسب كما يلي :

نسبة تغطية السيولة = الأصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة مقدرة خلال 30 يوم ≤ 100%

ويجب أن لا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100% (في نهاية فترات التطبيق التدريجي) أو بمعني آخر يجب أن تساوي الأصول السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المقدرة ومن ثم فيجب على البنك أن يحافظ على هذه النسبة بصفة مستمرة ، وأن يكون على دراية بأي فجوة من خلال الفترة المعنية (30 يوما) وأن يتأكد من توافر وكفاية الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية أي فجوة في التدفقات النقدية ،قد تطرأ في ظل الظروف غير المواتية خلال تلك الفترة .[2]

[1] طارق الخولي ، مرجع سابق، ص: 18.19.

[2] **البنك المركزي المصرفي قطاع الرقابة و الإشراف إدارة بازل**، ورقة مناقشة بشان إدارة مخاطر السيولة، مارس 2011، ص: 13 .

وتتكون نسبة تغطية السيولة عن عنصرين أساسيين :

1. الأصول السائلة عالية الجودة

تمثل الأصول السائلة عالية الجودة كافة الأصول غير المرهونة الكافية لمقابلة إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال (30 يوما) في ظل سيناريو غير مواتي محدد.

2. صافي التدفقات النقدية الخارجة :

يتمثل صافي التدفقات النقدية الخارجة في الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة مطروحا منه الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة وذلك في ظل سيناريو غير المواتي المحدد خلال الفترة المعنية (30يوما) ويمثل هذا الناتج مركز السيولة غير المتوافق في ظل السيناريو غير المواتي المحدد في الفترة محل الاختبار ويتم احتساب الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الخارجة عن طريق ضرب الأرصدة القائمة للفئات المختلفة للالتزامات في نسب المفترضة المتوقع.أن يتم سحبها من قبل الدائنين وكذا ضرب قيم محددة متوقع سحبها بالنسبة للبنود المختلفة خارج الميزانية ، يتم احتساب الرصيد التراكمي المتوقع للتدفقات النقدية الداخلة عن طريق ضرب المبالغ المتوقع تحصيلها بنسب تعكس التدفقات الداخلة المتوقعة في ظل السيناريو غير المواتي المحدد.[1]

ثانيا : نسبة صافي التمويل المستقر .

تعمل نسبة صافي التمويل المستقر على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الأجل عن طريق حث البنوك على استخدام مصادر أموال مستقرة للتمويل طويل الأجل .

هذا وتقيس نسبة صافي التمويل المستقر على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويلة الأجل (أكثر من سنة) للبنك ، مقارنة بالتوظيفات في الأصول واحتمالات وجود مطالبات تمويلية ناتجة عن الالتزامات خارج الميزانية ، مما يساعد البنك على هيكلة مصادر الأموال في مركزه المالي ، ويتم احتساب تلك النسبة و التي يجب أن تزيد عن 100 % وفقا للمعادلة التالية :

نسبة صافي التمويل مستقر = قيمة التمويل المستقر المتاح / قيمة التمويل المستقر المطلوب ≥100%[2]

[1] **إدارة بازل ورقة بشأن إدارة مخاطر السيولة**،مرجع سابق ،ص: 16

[2] **إدارة بازل ورقة بشأن إدارة مخاطر السيولة**(ورقة محدثة)،مرجع سابق ،ص: 15

وتحدد نسبة صافي التمويل المستقر الاستخدامات الرئيسية للأموال ومصادر التمويل المختلفة المستخدمة من جانب البنوك ، كما تحدد عوامل " التمويل المستقر المتاح " لمصادر التمويل وعوامل " التمويل المستقر المطلوب " (عوامل الاستخدام المختلفة فئات الأصول و التعرضات الطارئة غير المسجلة في الميزانية).

ويعتمد عامل " التمويل المستقر المتاح " المحدد على مدة التمويل و الاستقرار المتصور لمصدر التمويل ويعتمد عامل " التمويل المستقر المطلوب " المحدد على سيولة الأصل الممول تحت تأثير اضطراب واسع في السوق [1].

[1] خليل محمد شريف فولاذي **نظام السيولة لدى البنك** ،رئيس مجلس إدارة الإمارات مصرف الإمارات العربية المتحدة ،12 /2012/07،، مرجع سابق، ص: 09.

المبحث الثالث:إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة.

تستخدم البنوك التجارية التشكيلة المتنوعة من الإستراتيجيات العامة و الجزئية لإدارة السيولة و التعامل مع مخاطرها و التي سيتم عرضها في :

- ✓ الإستراتيجية العامة لإدارة مخاطر السيولة.
- ✓ الإستراتيجية الجزئية لإدارة مخاطر السيولة

المطلب الأول : الإستراتيجية العامة لإدارة مخاطر السيولة

تمتلك كل البنوك أصولا يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة السوقية وذلك لتلبية احتياجات السيولة ، وكذلك فإن الالتزامات قد تكون سائلة إذا كان ممكنا إصدار ديون بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقود فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتبعا لذلك توجد ثلاث إستراتيجيات عامة لإدارة السيولة و مخاطرها تتمثل في: إستراتيجية إدارة سيولة الأصول ، إستراتيجية إدارة سيولة الخصوم ،إستراتيجية الإدارة المتوازنة للسيولة.

أولا: إستراتيجية إدارة سيولة الأصول:

هي البنوك التي تعتمد على إستراتيجية إدارة الأصول للحفاظ على السيولة في مواجهة التحولات في أصول العملاء وتفضيلات السيولة،تركز على ضبط الأسعار وتوافر الائتمان ومستوى الأصول السائلة لديها[1].

وتقوم هذه الإستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدرا بديلا للنقد، فالأصول السائلة هي التي تتميز بـ:

- إمكانية التحويل إلى سيولة بسرعة وسعرها مستقر نسبيا.
- قابلة للمناقلة(التحول من نقد إلى أصل أو العكس) بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة

[1] جعفر هني مُحَّد ،**إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في إطار سياسة نقدية تقليدية** ،مذكرة الماجستير علوم اقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2011-2012،ص:27.

وعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها إستراتيجية إدارة سيولة الأصول إلا أنها مكلفة نوعا ما ،ويظهر ذلك في الجوانب التالية :[1]

1. خسارة الأرباح المحتملة على الأصول التي يتم تصفيتها (تسييلها).
2. تكاليف المعاملات على الأصول التي تتم تصفيتها (تكاليف الدخول في المعاملات).
3. الخسائر المحتملة في رأس المال في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.
4. الأصول السائلة تكون عوائدها في العادة منخفضة.

ثانيا: استراتيجية إدارة سيولة الخصوم.

تعتمد على لجوء البنك إلى السوق النقدي(للشراء أو الاقتراض)لتغطية احتياجاته للسيولة،و تلجأ إلى هذه الإستراتيجية البنوك الكبيرة و الراسخة في السوق المصرفي،أي أن هذه الإستراتيجية تعتمد على سمعة البنك ووضعه المالي[2]،ومن أدواتها اتفاقية إعادة الشراء ،الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى ...وتعتبر هذه الإستراتيجية جد خطيرة ،ومرد ذلك إلى :

1. تذبذبات أسعار الصرف.
2. تزيد من اللايقين فيما يتعلق بالدخل الصافي للبنك.

في العادة يتوافق لجوء المؤسسات المالية إلى الاقتراض أن تكون الأسواق في أسوء حالاتها(من حيث توفر التمويل وتكلفته).

كما لا يكتفي البنك بمواجهة احتياجات السيولة من خلال الاحتياطي الثانوي وحده،بل ينبغي على البنك تنمية موارده المالية بالالتجاء إلى مصادر غير تقليدية وهو ما يتطلب تنويع مصادر الدخل.[3]

ثالثا :استراتيجية الإدارة المتوازنة

تقع الإستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطا بين إدارة الأصول وإدارة الخصوم، بمعنى آخر أن على البنك الاحتفاظ بأصول سائلة(دون إفراط)مع لجوئه عند الضرورة إلى الاقتراض من السوق النقدي.

---

[1] براضية حكيم،مرجع سابق،ص:24.

[2] .عبد الكريم قندوز،والأستاذ حكيم براضية، **تقنيات واستراتيجيات ادارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات**،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد الثاني/ديسمبر2014،ص: 17

[3] مدحت صادق،**أدوات وتقنيات مصرفية**،دار للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة،2001،ص: 218.

ويمكن اعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة شكلا من أشكال إدارة الأصول و الخصوم،وهي بحسب تعريفها فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظة أصول المنشأة ،وأفضل مزيج من الخصوم لمحفظة الخصوم لكنها فقط تهتم بجانب السيولة دون بقية الجوانب كالربحية و النشاط و المديونية)[1]

المطلب الثاني : الإستراتيجية الجزئية لإدارة مخاطر السيولة.

تستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارة سيولتها النقدية ،سواء في جانب تغطية العجز أو في جلب استثمار الفائض النقدي ومن تلك الإستراتيجيات :

أولا : اللجوء إلى البنك المركزي

تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة إما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي ،و إما عن طريق الاقتراض منها،كما تلجأ إليها في حالة الفائض لإيداعه لديها[2].

1. في حالة العجز: يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز في السيولة بإحدى الطرق التالية:

- **استدعاء الاحتياط من الفائض من البنك المركزي:**إذا احتاج البنك التجاري لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طرأت فإنه يمكن استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي ،حيث أن الاحتياطي النقدي المودع لدى البنك المركزي ينقسم إلى قسمين : احتياطي نقدي قانوني ويمثل نسبة من الودائع يحددها البنك المركزي، ويسمى بالاحتياطي الإلزامي ،وما يزيد عن هذا المبلغ فإنه يدعى بالاحتياطي الفائض ،والذي يستطيع البنك استدعائه أو المطالبة به عند الحاجة وخاصة أنه لا يدر فائدة.[3]
- **توفير الائتمان قصير الأجل** : يتم اللجوء إلى البنك المركزي باعتباره بنك البنوك الذي يقوم بوظيفة المقرض الأخير،ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التجارية،أو الاقتراض بضمان تلك الأوراق ،كذلك قد يأخذ الإقراض صورة أخرى تتمثل في خصم القروض لدى البنك المركزي غير أن، البنك التجاري قد يتردد في استخدام هذا الأسلوب لخوفه من

[1] جعفر هني محمد ، مرجع سابق، ص: 28.

[2] حكيم براضية،مرجع سابق، ص:27.

[3] رايس حدة، "**دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009،ص:183.

تصرفات المقترض إذا علم بذلك وعدم رضاه،فخصم القرض يعني أن العلاقة أصبحت بين الزبون و بين البنك المركزي وهو ما قد لا يرضى به الزبون،كما يعتبره مؤشرا لضعف المركز المالي للبنك .[1]

2. **في حالة الفائض:** إذا احتاج البنك التجاري لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف طارئة فإنه يمكن اللجوء إلى الاحتياط الفائض لدى البنك الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي.[2]

ثانيا:الاقتراض من المؤسسات المالية:

ظهرت خلال الستينيات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية وهي ما عرفت بسوق الدولار الأوروبي للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها البنوك في خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص البنوك الأوروبية. هذا ولم يعد الأمر قاصراً على الدولار، إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوروبية موازياً لسوق الدولار الأوروبي، يمكن أن تلجأ إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض وتتسم القروض التي تقدمها هذه البنوك بضخامة قيمتها وقصر تاريخ استحقاقها.

وقد أدى وجود مثل هذه البنوك التي عرفت باسم مركز النقد إلى توفير مصدر بديل للسيولة[3].

ثالثاً: الاقتراض من الأسواق المالية:

قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية، وطرح السندات للبيع يعنى اقتراضاً طويل الأجل.[4]

رابعا:تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض :

يقصد بذلك قيام البنك بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض ،وذلك ببيع جزء منها إلى طرف آخر غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض البنك لخسائر رأسمالية ،إذ سيباع القرض أقل من قيمته المبينة في العقد والتي سبق أن قدمها البنك للزبون.

---

[1] رضا صاحب أبو أحمد، "**إدارة المصارف**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2002 ،ص:209.

[2] .عبد الكريم قندوز ،أ.حكيم براضية ،**تقنيات** و **استراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات الإسلامية الفرص والتحديات**،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية 9822-2352،العدد الثاني/ديسمبر 2014،السعودية ،ص: 18.

[3] منير إبراهيم هندي، "**أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار**"، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 2003،ص:64.

[4] حكيم براضية ،مرجع سابق،ص: 70.

أما في حالة وجود فائض فيمكن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد،ويكون هذا الإجراء ملائما فقط إذا كان العجز أو الفائض لفترة طويلة.[1]

خامسا: بيع أو شراء الأوراق المالية.

عادة ما يحتفظ البنك التجاري بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة ،وعندما يواجه سحوبات نقدية غير متوقعة،فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات وإذا لم يكف الاحتياطي الثانوي،قد يلجأ البنك إلى تصفية جزء من محفظة أوراقة المالية ،وهو إجراء غير مرغوب فيه لثلاثة أسباب:

1. احتمال تعرض البنك لخسارة كبيرة.
2. قد لا يناسب البنوك الصغيرة بسبب ارتفاع تكلفة بيع الأوراق المالية ،تطرأ لعدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.
3. جزء كبير من هذه الأوراق قد يتمثل في مرهونات لودائع حكومية ،ومن ثمة يصعب التصرف بالبيع.
4. أما في حالة الفائض فيمكن للبنك استثماره في شراء أوراق تجارية ومالية التي هي إضافة إلى أنها تحقق عائدا للبنك فإنها تدعم احتياطاته الأولية .[2]

سادسا: اتفاقية البيع و إعادة الشراء

قد يأخذ الاقتراض من البنوك التجارية شكل اتفاق الشراء وهو عبارة عن عقد قصير الأجل يبيع البنك بموجبه أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يقوم البنك البائع بإعادة الشراء هذه الأوراق أو أوراق معادلة لها في تاريخ لاحق بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما،ولا يقتصر التعامل في اتفاقيات إعادة الشراء على البنوك التجارية وإنما يمتد ذلك إلى المؤسسات المالية الأخرى أو الشركات الكبرى كما تقوم البنوك المركزية أيضا بالتعامل في اتفاقيات إعادة الشراء وبكميات كبيرة التي يتم من خلالها شراء أو بيع الأوراق المالية و بالتالي التحكم في السيولة بالزيادة أو النقصان.

---

[1] رضا صاحب أبو أحمد، "**إدارة المصارف**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى2002 ،ص:210.

[2] جعفر هني ،**إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في اطار سياسة نقدية تقليدية**،رسالة ماجستير،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية،وعلوم التسيير،2011-2012،ص: 39.40.[2]

وتستفيد الجهات التالية من اتفاقيات البيع وإعادة الشراء في :

1-**البنوك**: الحصول على تمويل قصير الأجل أو الاستثمار الفائض المالي لفترة قصيرة.

2-**الحكومة** و **هيئاتها**: في عمليات السوق الحرة التي تجري في أسواق المال.[1]

سابعا: التوريق المصرفي:

يقصد به تحويل الأصول المالية غير السائلة والمتمثلة أساسا في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.[2]

و لهذه العملية مزايا تتمثل فيما يلي:

1. بالنسبة للدائن الأصلي (البنك) يمكنه التخلص من مخاطر الائتمان التي قد تلحق بالقرض، و هو أن كان قد باعه بخسارة إلا أنه بإمكانه استثمار باقي القيمة في أوجه إقراض أخرى أكثر ربحية و أقل مخاطر كما تحرر في بند مخصص الديون في ميزانيته و بالتالي زيادة حجم السيولة لديه.
2. استفادة المستثمر من فارق القيمة بين قيمة القرض الأصلي و قيمة شرائه.[3]

[1] حسني علي خربوش، **الأسواق المالية** ،مفاهيم وتطبيقات ،دار زهران،1998،ص: 53.

[2] عبد الكريم قندوز،والأستاذ حكيم براضية، **تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات**،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد الثاني/ديسمبر 2014، ص: 17.

[3] رايس حدة ، مرجع سابق ، ص: 189.199.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل إبراز مخاطر السيولة من تعريف وأسباب وأنواع و التعرف على كيفية قياس هذه المخاطر من خلال نسب و مؤشرات قياسها التعامل معها.

حيث يتجلى الهدف الأساسي من هذه الدراسة في محاولة معرفة دور لجنة بازل في تقنين العديد من المبادئ و المعايير بوضع حدود دنيا لرأس المال لتحقيق الاستقرار المالي و توسيع نطاق الإشراف و الرقابة.

لهذا نستخلص أن الإدارة السليمة للسيولة و مخاطرها و ضمان السير الحسن لها ، يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية إتباع إستراتيجيات عامة و جزئية ملائمة لمخاطر السيولة ، سواء للتخفيف منها أو التحكم فيها ، كما أن حسن التقييم و التحليل و الدراسة الدقيقة لمخاطر السيولة المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك و ضمان استمراره.

تمهيد :

من خلال إسقاطنا الجانب النظري على الواقع التطبيقي بهدف الوصول إلى معرفة إستراتيجية إدارة السيولة و مخاطرها في البنوك التجارية ، قمنا باختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت بهدف معرفة أهم مصادر السيولة في البنك و استخداماتها مع تحديد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس نسب السيولة ومخاطرها و الإستراتيجية المتبعة لتفادي خطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و لمعالجة هذا الموضوع قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل في ما يلي:

- **المبحث الأول : لمحة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت**
- **المبحث الثاني:واقع السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت**
- **المبحث الثالث:مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و إستراتيجية إدارتها.**

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت

نشأ بنك الفلاحة و التنمية الريفية بهدف النهوض للتنمية الشاملة في مختلف القطاعات و بالأخص قطاع الفلاحة و التنمية الريفية .

و لهذا سنتناول في هذا المبحث ما يلي:

- ✓ مبادئ و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- ✓ مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- ✓ هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الأول :نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الأول: لمحة عن إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تأسس بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982 الموافق ل 07 جمادي الأول 1402 ، بمقتضي المرسوم رقم 82 – 206 و في الحقيقة تم تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري.

و بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ، و يمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.

و فيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك ، فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي و في هذا المجال يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي ، و ترقية النشاطات الفلاحة و الحرفية و كذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف.[1]

وظهر بنك الفلاحة و التنمية الريفية لسببين أساسين هما :

أولا: رغبة الدولة في تدعيم قطاع الفلاحة بهدف زيادة مردود يته، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة و تحسين ظروف حياة سكان الأرياف، و لهذا فإن جل نشاطه قد انصب على تدعيم القطاعات الزراعية الغذائية الأكثر استهلاك في الجزائر.

ثانيا:ضرورة الاقتصاد الملحة و الظروف الاقتصادية أوجبت نشوء هذا النوع من البنوك بغية رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني ، و إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي ، تنمية الري ببناء السدود

[1] WWW.BADR.BANK.NET

و حفر الآبار ، زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح أراضي جديدة و لتحقيق هذا الهدف فإنه من الضروري وضع تخطيط فلاحي حقيقي و هيئة مالية مستقلة بذاتها قادرة على تمويل هذا القطاع و نشاطاته خاصة إذا علمنا انه قبل تلك الفترة كان هذا القطاع يعاني من مشاكل عديدة خاصة في توفير الموارد المالية و عليه وضعت خطة عمل تتعلق بجميع الميادين المتعلقة بالفلاحة و ظهر البنك كهيئة مالية و اندرج تلقائيا في قائمة البنوك المتخصصة في:

1. التكفل بتحويل الحاجيات المختلفة للقطاع الفلاحي.
2. تمويل كل المشاريع التي تساهم في تنمية الأرياف.

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذلك يتمتع بالاستقلالية في التسيير، إذا البنك هيئة اقتصادية تقدم خدمات مختلفة فهو هيئة للقرض يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها لأشخاص آخرين طبيعيين كانوا أو معنويين بسعر فائدة معين و محدد من طرف بنك الجزائر و كذا يمارس تجارة النقود بيع و شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض و يمكن له إعادة استثمار رأس مال و البنك مكلف بأخذ حصص على شكل أسهم إلزامية ضمن كل عملياته المالية.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري ، يتكون من 13 مديرية مركزية ، و286 وكالة محلية للاستغلال و 31 فرع جهوي للاستغلال.[1]

المطلب الثاني: المبادئ و المهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الأول:المبادئ التي يركز عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تتمثل المبادئ التي يقوم عليها البنك فيما يلي :

أولا: مبدأ الاستغلال :

يهتم البنك عموما بالزبون و يحرص على حسن استقباله ، يقدم له الخدمات ، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة و الدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة و عن الخارج.

[1] WWW.BADR.BANK.NET

ثانيا:مبدأ القرض و المخاطرة:

إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوي الثقة ،كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة و أن هناك ضمانات التي يطلبها البنك.

ثالثا: مبدأ الخزينة:

يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.

رابعا:مبدأ السيولة النقدية:

يتعامل البنك بأموال الناس، الذين إذا رغبوا بسحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لطلباتهم ، أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

خامسا:مبدأ الأمن:

يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية و إدخال أمواله تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة ، إذا البنك يعمل كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات و غيرها.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية كأي بنك تجاري يقوم بـ:

أولا:معالجة جميع العمليات (قرض ، صرف ، خزينة).

ثانيا: فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن.

ثالثا: المشاركة في مجالات التوفير و الاحتياط.

رابعا: التعامل مع مؤسسات القرض العمومي.

خامسا: تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد و محاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.[1]

سادسا:تشجيع القطاعات الفلاحة و ترقية العالم الريفي بمنح القروض بمختلف أشكالها مما تنتج عنها محاربة البطالة.

سابعا: يعمل البنك على تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني و تجنبيه كل مرة ظاهرة التضخم.

ثامنا: حفظ الودائع للزبائن و صيانتها.[2]

[1] WWW.BADR.BANK . NET

[2] ريجيمي فاطمة الزهراء ، مرجع سابق ، ص :70.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أولا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الشكل (3_1): الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

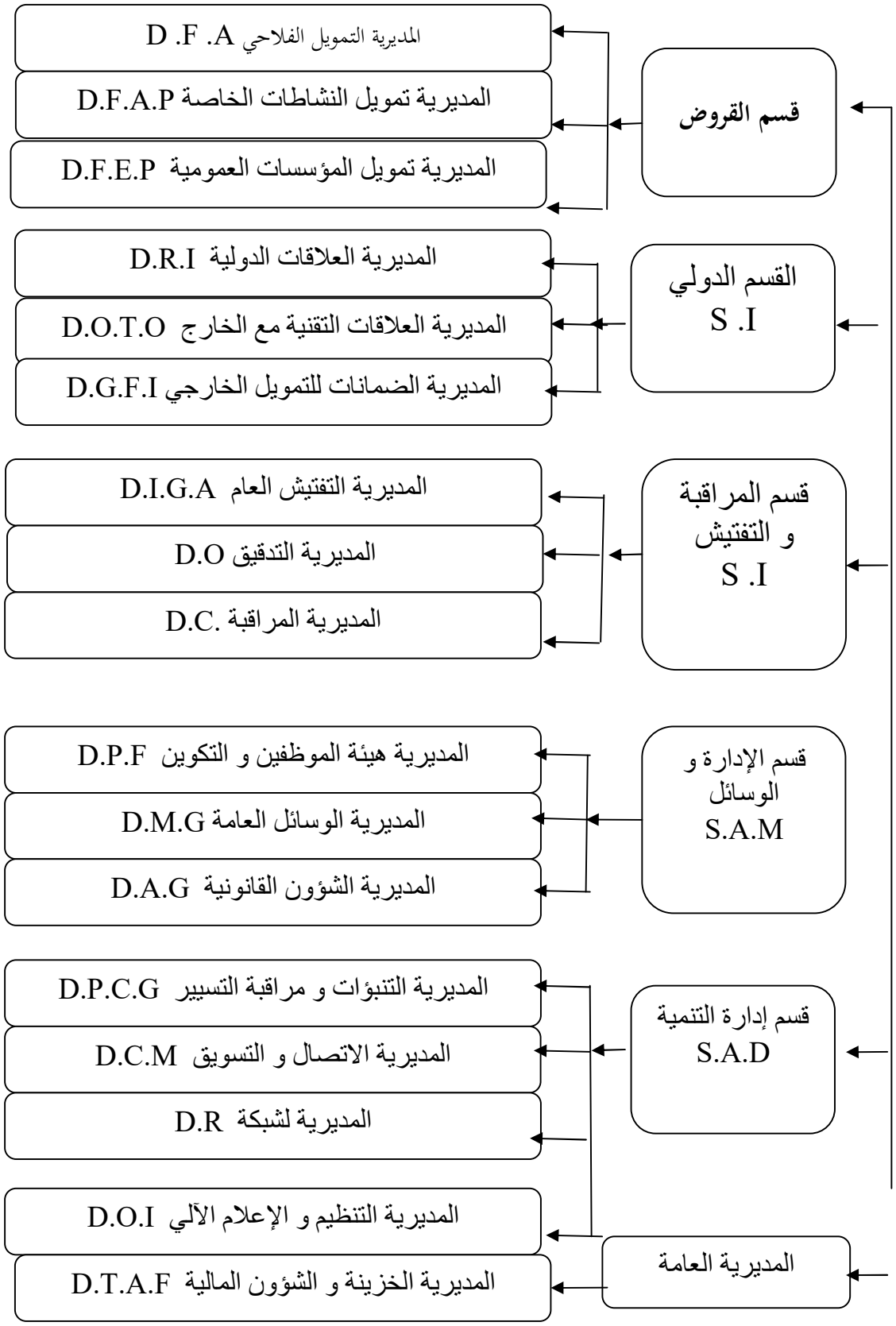

مصدر : إدارة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

الشكل (3_2): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت

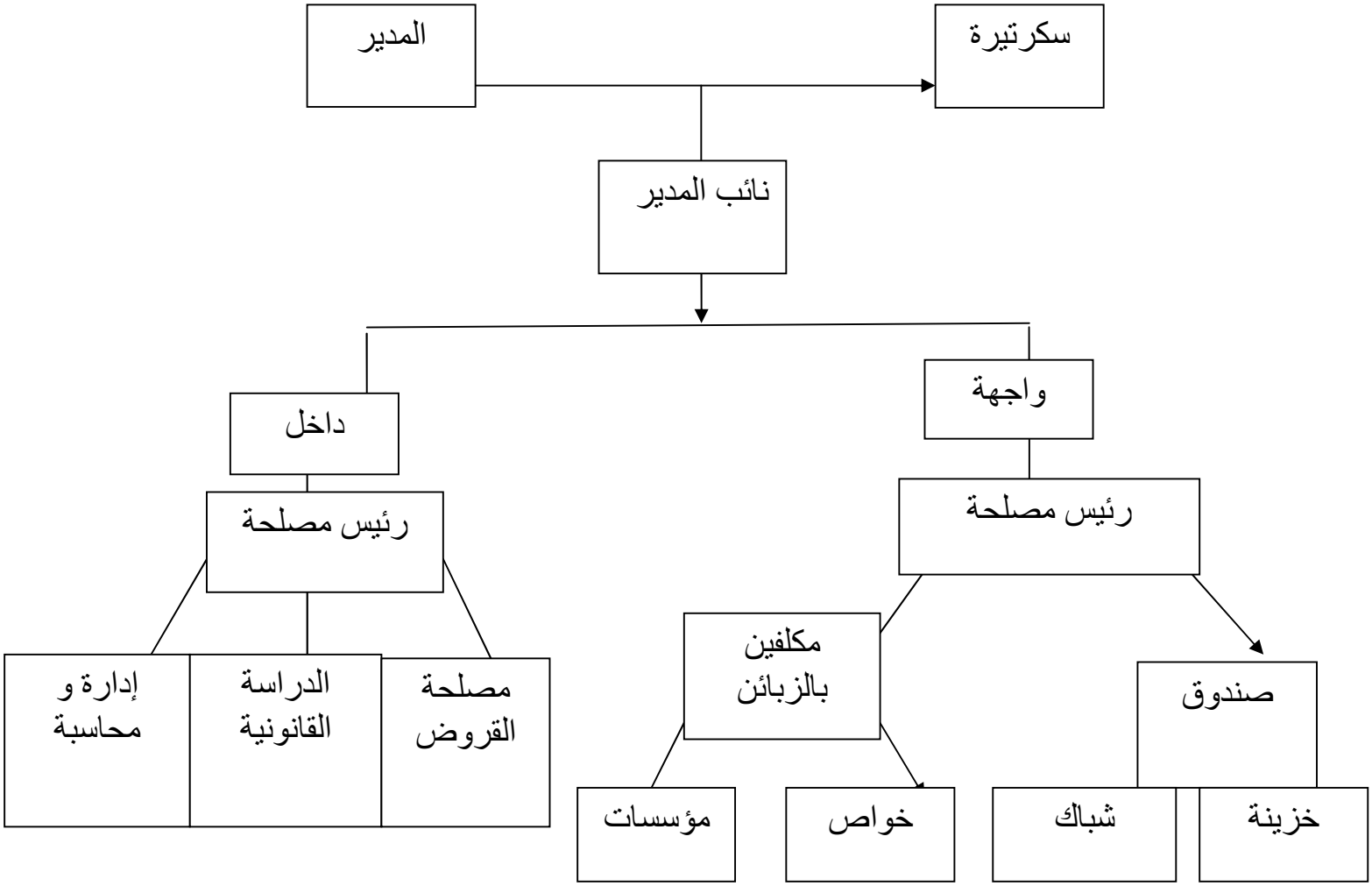

المصدر: إدارة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثاني: واقع السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيسمسيلت

تعتبر السيولة من أهم المحاور الرئيسية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، فهي بمثابة الركيزة الأساسية للبنك لذلك يسعى بنك الفلاحة لإتباع إستراتيجية لإدارتها و استخدامها بشكل جيد و دقيق .

و هذا ما سنتناوله في هذا المبحث :

- ✓ مصادر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.
- ✓ استخدامات السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.
- ✓ مؤشرات و نسب قياس السيولة و مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

المطلب الأول: مصادر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

يستمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت على موارده التي يعتمد عليها في ممارسة نشاطه الأساسي من مصادر متعددة منها مجموع الأموال الخاصة و تضم رأس المال الاجتماعي و الاحتياطات بأنواعها (الاحتياطي و القانوني و الخاص) و غالبا ما تكون نسبة هذا الصنف من الموارد منخفضة .

و هناك مصادر خارجية يعتمد عليها بنك الفلاحة و تنمية الريفية و تتمثل في الودائع من طرف الأشخاص الطبيعيين و المعنويين و يفتح لهم حسابات متنوعة من خلال إستراتيجية متبعة بتقديم خدمات متنوعة منها قبول الودائع على اختلاف أنواعها كما يلي :

أولا: الحساب الجاري: و يقسم إلى:

1. **حساب جاري تجاري** :حيث المبالغ المودعة في هذا الحساب لا تدر فائدة مهما كان المبلغ المودع ، لكنها بالمقابل تقدم خدمات للعميل متعلقة بالنشاط ، إذ يشترط في فتح هذا الحساب السجل التجاري الذي يبرز عمل عميل ، و يحمل شيك هذا الحساب التجاري رقم السلسلة 300(série 300)
2. **حساب جاري عادي:** و هو الحساب المخصص للمستخدمين، و يحمل شيك هذا الحساب العادي رقم السلسلة: 200(série200)

ثانيا: حسابات الودائع:

1. **ودائع تحت الطلب:** تدر فائدة، لكنها غير محددة الأجل، و سعر الفائدة يحدد حسب المبلغ المودع و المدة التي تبقي فيها الوديعة في البنك.

2. **ودائع لأجل:**و هي ودائع تقوم على أساس عقد بين العميل و البنك ، تحدد فيه المدة و المبلغ و سعر الفائدة و عند الاتفاق يقدم للعميل تنسيق من ثلاثة أشهر و ما فوق حتى سنتين و أربعة أشهر و إذا أخل العميل بنود العقد و سحب المبلغ قبل نهاية المدة المتفق عليها ، يتم معاقبته بغرامة خلالها بحرمانه من مبلغ الفائدة المتفق عليه.

3. إضافة إلى مصادر خارجية تعتمد على القروض و هي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنك يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي من أجل تمويل النشاطات و العمليات المصرفية و المالية و ذلك عند زيادة طلبات الاقتراض من بنك الفلاحة و التنمية الريفية بشكل لا يستطيع مواجهته أو الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى عندما يحتاج البنك إلى الأموال للتوظيف أو يواجه عجز في السيولة .

المطلب الثاني: استخدامات السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

بعد أن يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت بتجميع الموارد المالية من مصادر الداخلية و الخارجية ، يقوم بتوزيعها على مختلف مجالات الاستخدامات المتعددة تتمثل في منح القروض من بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، تمويل التجارة الخارجية ، قروض الاستثمارية و الاستغلالية و هي القروض قصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل التي تهدف إلى تشجيع الفلاحة و تحسين الإنتاج ، من خلال استغلال القروض المتوسطة الأجل لتجديد وسائل و معدات الزراعة و تكون مدتها من سنتين إلى سبعة سنوات و تخضع لمعدل فائدة يحدده البنك ، أما القروض الطويلة الأجل يتم استغلالها في تمويل استثمارات (حفر الآبار ، التشجير) و هي قروض تكون مدتها من ثمانية سنوات إلى عشرين سنة بمعدل فائدة يحدده البنك ، ومن أهم القروض الاستثمار الصيد البحري ، القروض للمركبة النفعية، القرض السكني الريفي .

ومن بين الاستخدامات بنك الفلاحة و التنمية الريفية إنتاج المنتجات البنكية تتمثل في : حساب الصكوك و الحساب الجاري و الدفتر التوفير البنكي بالفائدة و الدفتر البنكي بدون فائدة و دفتر ادخار الشباب و سندات الصندوق و بطاقة البدر و الودائع لأجل و فتح حسابات بالعملة الصعبة .

المطلب الثالث: مؤشرات و نسب قياس السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مخاطرها.

يتناول هذا المطلب أهم المؤشرات و النسب المستخدمة في قياس السيولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و التي تضمنت مقاييس التالية:نسبة السيولة القانونية و نسبة الرصيد النقدي و نسبة التوظيف و مقارنة التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة في فترات زمنية محددة.

الفرع الأول : قياس نسب و مؤشرات السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الجدول رقم :(3-1) جدول استحقاقات الميزانية. **الوحدة: مليون دج**

أولا: الأصول.

الأصول	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
الصندوق، بنك المركزي، مراكز الصكوك البريدية	209870	369737	301108
مستحقات على مؤسسات المالية تحت الطلب	247307	455061	299599
الأجل	100909	236223	234819
مستحقات من الزبائن	498460	730782	460256
سندات م أوراق أخري ذات عوائد ثابتة	112438	270193	208882
مجموع الأصول	1168984	1791803	1295782

مصدر من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ثانيا: الخصوم

الخصوم	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
البنك المركزي، الحسابات بريدية	0	0	0
ديون اتجاه مؤسسة المالية	33057	94437	98129
ديون اتجاه الزبائن	973371	1456281	1183856
ديون ممثلة بسندات	162556	241085	13797
مجموع الخصوم	1168984	1791803	1295782

المصدر من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

من ميزانية بنك الفلاحة و التنمية الريفية نحاول حساب نسب السيولة لثلاث سنوات 2013، 2014، 2015.

أولا: نسبة الاحتياط القانوني

وهي تمثل نسبة النقد لدى البنك المركزي على إجمالي الودائع .

تقدر الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي مستخرجة من الميزانية المفصلة

سنة 2013: 135468

سنة 2014: 255972

سنة 2015: 298402

جدول (3-2) : نسب الاحتياط القانوني **الوحدة: مليون دج.**

كيفية حسابها	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
(نقد لدى البنك المركزي / إجمالي الودائع)*100	(846676/135468) *100=%16	(1422066/255972) *100=%18	(298402/ 994674) *100=%30

المصدر:من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات السنوات 2013،2015،2014 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال النتائج نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية قادر على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات و ذلك من خلال ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني للبنك طوال ثلاث سنوات .

ثانيا: نسبة السيولة القانونية.

و هي تمثل أصول نقدية و شبه نقدية على إجمالي الودائع .

جدول (3–3) :نسبة السيولة القانونية الوحدة : مليون دج

كيفية حسابها	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
(أصول نقدية و شبه نقدية / إجمالي الودائع)*100	(846676/457177) *100=%54	(1422066/824798) *100=%58	(994674/600707) *100=%60.39

مصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات السنوات2015،2014،2013 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن السيولة القانونية تزداد عبر السنوات 2015،2014،2013 مما يدل على تطور نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هذا يعني أن البنك يستعمل السيولة بشكل يجنبه خطر التجميد في البنك المركزي و الصندوق و مراكز الصكوك البريدية.

ثالثا : نسبة الرصيد النقدي

و هي تمثل مقدار النقد لدي البنك المركزي و النقد في الصندوق و مراكز الصكوك البريدية على إجمالي الودائع متمثلة في مستحقات على المؤسسات المالية تحت الطلب و الأجل و مستحقات الزبائن.

جدول (3–4) : نسبة الرصيد النقدي . الوحدة : مليون دج

كيفية حسابها	سنة 2013	سنة 2014	سنة2015
(النقد لدي البنك المركزي و النقد في الصندوق و مراكز الصكوك البريدية / إجمالي الودائع)*100	(846676/209870) *100=%24.78	(1422066/369737) *100=%25.99	(994674/301108) *100=%30.27

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات السنوات 2015،2014،2013 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة رصيد النقدي تزداد خلال ثلاث سنوات مما يوضح أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يحتفظ بمقدار من النقود في الصندوق و لدى البنك المركزي و مراكز الصكوك البريدية من أجل قدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها .

إلا أن ذلك ينعكس سلبا على العائد البنكي و ذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على البنك بعوائد مالية .

ملا**حظة** : من خلال النتائج نستنتج أن البنك يتبع إستراتيجية الموائمة بين الاحتفاظ بالأموال لدى الصندوق و البنك المركزي و استثمارات في منح قروض قصيرة الأجل مما يحقق وقاية من مخاطر السيولة و زيادة حجم استثماراتها.

رابعا: نسبة التوظيف

و هي تمثل مقدار إجمالي القروض على إجمالي الودائع.

جدول (3-5): نسبة التوظيف **الوحدة : مليون دج**

كيفية حسابها	سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015
(إجمالي القروض / إجمالي الودائع)*100	(846676/112438) *100=13.28%	(142266/270197) *100=19%	(994674/208882) *100=21%

المصدر من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات السنوات 2015،2014،2013 لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة التوظيف تزداد خلال ثلاث سنوات مما يتضح أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يمنح حجما كبيرا من القروض من خلال إتباع إستراتيجية زيادة في الاستثمارات .

الفرع الثاني : قياس نسب و مؤشرات قياس مخاطر السيولة

يعتمد بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مؤشرين في قياس مخاطره و هي كالتالي:

أولا : مقارنة تدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة .

جدول (3-6) : تغير في التدفق الخصوم **الوحدة : مليون دج**

البيان	الرصيد الأولي	من يوم إلى 30يوم	من شهر إلى 3 أشهر	3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
تحصلات الخصوم	6232867	643070	6990899	7326730	7928999	9578432	448331801
سحوبات خصوم	4164283	4667819	5438703	5946758	6807808	8860951	447632412
حاصل تدفق	2068584	1762951	1552196	1379972	1121191	717487	699389
حاصل تراكم	2068584	3831535	5383731	6763703	7884894	8602381	9301770

المصدر من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

نلاحظ من الجدول أن قيم حاصل التدفق موجبة ، دليل على دخول رؤوس أموال بسبب وصول آجال استحقاقها و هي الأموال الموظفة في القروض الممنوحة .

قيم تراكم حاصل التدفق موجبة خلال جميع الفترات و هذا يعني أن البنك ليس معرضا لخطر السيولة لأنه استطاع تغطية جميع استخداماته عن طريق موارده.

جدول (3-7) : التغير في الأصول . **الوحدة : مليون دج**

بيان	الرصيد الأولي	من يوم إلى 30يوم	من شهر الى3 أشهر	من3 أشهر الى6 أشهر	من 6 أشهر سنة	من سنة إلى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات
تحصيلات الأصول	6824380	7008991	7483317	7926007	8458949	9789562	455666807
سحوبات الأصول	6824380	4900732	5678703	6243807	6983778	8733443	454724596
حاصل تدفق	0	2108259	1804614	1682200	1475171	1056119	942211

مصدر من بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن حاصل تدفق الأصول أكبر من حاصل تدفق في الخصوم و بالتالي بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليس بحاجة الى تمويل لتغطية استخداماته.ومنه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لا يواجه مخاطر السيولة

ثانيا: قياس مخاطر السيولة باستخدام مؤشرات السيولة

يستخدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤشر أخر لقياس مخاطر السيولة يتمثل في :

النقد و الأرصدة المملوكة لدي البنك / إجمالي الودائع ≤25%

يمثل نسب الرصيد النقدي ومن خلال نتائج جدول (3_4) نلاحظ أن كل نسب الرصيد النقدي أكبر من أو يساوي 25%

و منه يمكن القول أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية لا يواجه مخاطر السيولة.

المبحث الثالث: الإستراتيجية المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت بإتباع استراتيجيات لتفادي مخاطر السيولة و الحد من آثارها لذا سنتناول في هذا المبحث :

- ✓ طبيعة وآثار مخاطر السيولة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية .
- ✓ الإستراتيجية المتبعة لمعالجة مخاطر السيولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الأول: طبيعة و آثار مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

الفرع الأول : مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

يرى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت أن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين استحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية و المضغوطة .

و تنشأ في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة كما أن هذه المخاطر قد تنشأ نتيجة عن تغيرات اقتصادية غير متوقعة و من أهمها تغير معدلات الفائدة و الطلب على الائتمان بما يؤثر على تيارات السحب و الايداع و تنتج مخاطر السيولة بالنسبة للبنك بسبب صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض (مخاطر تمويل السيولة) بسبب تعذر بيع الأصول (مخاطر تسييل الأصول)

الفرع الثاني: آثار مخاطر السيولة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت لمواجهة مخاطر السيولة لتفادي آثاره المتمثلة في حالتي العجز و الفائض المتمثلة في ما يلي :

أولا :آثار السيولة النقدية في حالة العجز لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت.

يرى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن العجز النقدي ينشأ بسبب زيادة في التدفقات النقدية الخارجة وانخفاض في التدفقات النقدية الداخلة و يترتب على هذا العجز آثار سلبية منها:

1. الإساءة إلى سمعة البنك ، و هذا الأمر معروف تماما في البنوك بصفة عامة .
2. ضياع فرص استثمار في البنك كان من الممكن اغتنامها .
3. يؤدي نقص السيولة إلى اضطرار البنك التصرف في تسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجلها مما يؤدي إلى حدوث خسارة و ضياع ربح كان من الممكن أن يحقق في ظل الظروف العادية .
4. يؤدي نقص السيولة إلى حدوث ارتباك معنوي لدى إدارة البنك مما قد يؤثر في التردد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الإدارية

ثانيا : آثار السيولة النقدية في حالة العجز لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت..

يرى بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت أن فائض السيولة النقدية في البنك ينشأ عن زيادة التدفقات النقدية الداخلة أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كلاهما معا ، و ينشأ عن ذلك الفائض سلسلة من الآثار السلبية التي يمكن تلخيصها في الأتي :

1. يسبب فائض السيولة إساءة إلى سمعة البنك صورة لدى العملاء بأن إدارة البنك غير قادرة على استثمار الأموال و توظيفها .
2. يؤدي إلى تعطيل الأموال بدون استثمار و هذا يتعارض مع قواعد و أحكام و ضياع فائدة كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذه الأموال قد استثمرت فعلا .
3. يتأثر الأموال النقدية الزائدة عن الحاجة و غير المستثمر بالانخفاض في قيمتها بسبب تفاعل الآثار سويا و ينجم عنها انخفاض في العائد الإجمالي من أنشطة البنك من ناحية وعدم الاستغلال الأمثل لطاقته في المساهمة في تخفيض المنافع الاقتصادية من ناحية أخرى .

المطلب الثاني: الإستراتيجية المتبعة لإدارة السيولة ومخاطرها من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

لمعرفة أهم الإستراتجيات المتبعة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية قمنا بإجراء المقابلة مع المدير البنك بطرح مجموعة من الأسئلة تمت الإجابة عليها كما يلي :

السؤال الأول: هل يواجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية مخاطر السيولة؟

الجواب :عموما لا يواجه بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت خطر السيولة إلا في حالة التعامل بالعملة الصعبة (الدولار).

السؤال الثاني : ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنك في إدارة سيولتها لتفادي مخاطرها؟

الجواب: يتبع بنك الفلاحة و التنمية الريفية مجموعة من الإستراتيجيات متمثلة في :

1. الإستراتيجية العامة لإدارة مخاطر السيولة المتمثلة في مراقبة التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة مع الموازنة بين الأصول والخصوم .
2. إتباع إستراتيجية جزئية من خلال إيداع سيولتها في المحفظة الخاصة بها في البنك المركزي من أجل اللجوء إليها في حالة العجز عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك المركزي أو عن طريق الاقتراض منها .
3. في حين تلجأ إلى البنك المركزي من خلال زيادة الإيداع في محفظة فوق الودائع التي يحددها البنك المركزي و (المقدرة بـ 28% من حجم الودائع و بعض العناصر الأخرى إلا أنه للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانونيا و كل نقص في الاحتياط الإلزامي يخضع البنك لغرامة مالية يومية قدرها 1%من الحجم الناقص) ،و خاصة أنه لا تحسب له فائدة تدر عائدا له . كما يقوم البنك بإتباع إستراتيجية زيادة حجم الاستثمار من خلال الزيادة في منح القروض للعملاء من حيث أهدافها و طريقة تطبيقها .

السؤال الثالث: هل بنك الفلاحة و التنمية الريفية له الحرية في استخدام الإستراتيجيات العامة و الجزئية أو مفروضة العمل بها من طرف البنك المركزي؟

الجواب : يقوم البنك المركزي بطرح مجموعة من الإستراتيجيات على البنك و على هذا الأساس يقوم البنك باختيار الإستراتيجية المناسبة لتفادي المخاطر التي يواجهها حسب السيولة المتوفرة لديه.

السؤال الرابع: هل بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلتزم بتطبيق مقررات لجنة بازل في مواجهة مخاطر السيولة ، و ما مدى مساهمتها ؟

الجواب : لقد قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية العمل بمقررات بازل الأول في جوان 2004 من خلال استعمال معيار كوك للملاءة البنكية هو النسبة الدنيا للأموال الخاصة مقدرة 8% و في أكتوبر2015 تم العمل بمقررات بازل الثانية و التي تنص عليهم عدد من المتطلبات الأساسية للممارسات السليمة في إدارة مخاطر السيولة و يقتضي المبدأ الأساسي أنه على البنك أن يدير مخاطر السيولة بشكل سليم و بمواظبة تامة و يحافظ على سلسلة الأحداث الضاغطة ، حيث تمثل السيولة عنصرا أساسيا في قدرة البنك على مواجهة الضغط ، وبالتالي فعلى البنك المحافظة على نسبة احتياطية من السيولة تتكون من أصول سائلة عالية المستوى لحمايته في أوقات النقص في السيولة ، بما في ذلك الخسائر المحتملة التي قد تتسبب بها المصادر التمويل المضمونة و غير المضمونة لما كان للإفصاح العام من أثر لزيادة الثقة في السوق و تحسين الشفافية و تسهيل التقييم و تدعيم انضباط السوق كان من المهم أن يقوم البنك بالإفصاح و نشر المعلومات للرأي العام بشكل منتظم يسمح للمشاركين في السوق من اتخاذ القرارات الملائمة بشأن سلامة مخاطر السيولة

السؤال الخامس:في حالة وقوع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مخاطر السيولة ما هي الإستراتيجية المناسبة لإتباعها ؟

الجواب : يقترح مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز من خلال استدعاء جزء من أمواله في المحفظة ، أما في حالة الفائض يرى أن أحسن إستراتيجية يمكن إتباعها إستراتيجية زيادة في الاستثمارات تعود على البنك بعوائد .

و في حالة التعامل بالعملة الصعبة يقترح بنك الفلاحة و التنمية الريفية تحويل الدولار إلى أورو.

خلاصة الفصل:

من خلال تربصنا على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية و حسب المعلومات التي تحصلنا عليها سمح لنا بأخذ فكرة حول إستراتيجية ادارة مخاطر السيولة في البنك حيث نلاحظ أن البنك في حالة متحسنة في الآونة الأخيرة حيث نلاحظ أن البنك يتمتع بفائض معتبر ،يتمثل في رؤوس أموال المتزايدة وهي ادخارات داخلية توجه فيما بعد للاستثمار كما أن هذا التزايد أثر بالإيجاب على موارد البنك ما مكنه من رفع مستوى الخدمات التي يقدمها للزبائن.

يتبين لنا من خلال دراستنا لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تيسمسيلت أن استراتيجية ادارة مخاطر السيولة و تتسييرها ينحصر في تسيير الخزينة ، حيث يعتبرها مقر النفذ و التخزين للأموال السائلة و القابلة للتحويل الى سيولة.

خاتمة عامة:

بعد تناولنا لموضوع إستراتيجية إدارة السيولة و مخاطرها في البنوك التجارية بالدراسة النظرية كان بودنا إثراء الموضوع بالتحليل من خلال تطبيقها في الواقع ليكون أكثر وضوحاً و شموليةً للفصول السابقة، حيث حاولنا الإلمام و التطرّق لمختلف نشاطات البنك التجاري إذ شهدت المؤسسات المالية تحدّيات هائلة في السنوات الأخيرة ، فقد قامت البنوك التجارية ببذل مجهودات كثيرة لتحسين مصادر تمويلها.

و نظراً لما تحدّثنا عنه فإنّ البنك التجاري معرّض بدرجة كبيرة لخطر السيولة، و منه فإنّ السيولة هي العامل الأساسي لأمان البنك التجاري حيث تمكّنه من مواجهة التزاماته في أيّ وقت و تلبية احتياجات المقرضين.

و بازدياد أهمية إدارة مخاطر السيولة و تأثيرها على البنوك التجارية استدعت الضرورة على اعتماد معايير جديدة لإدارة السيولة و تطبيق أفضل الممارسات الفعالة على صعيد إدارة المخاطر، و إجراءات عمل داخلية تتيح لإدارة البنك رصد أيّ خلل في إدارتها.

إنّ التحكّم في إدارة السيولة يتوقّف على فعالية تسيير البنك من خلال معرفة مدى سيولة الأصول المتوفّرة و كذا القدرة على اقتراض لمواجهة مشكلات السيولة، و يتطلّب ذلك وجود سياسات و استراتيجيات للتنبؤ بالمخاطر في الوقت المناسب لإجراء التعديلات و الحلول الممكنة قبل تفاقم الوضع.

و في نهاية الدراسة نكون قد اختبرنا صحّة الفرضيات التي وضعت في أوّل دراستنا للموضوع.

- **الفرضية 1**: السيولة هي عبارة عن أموال نقدية يحتفظ بها البنك لمواجهة التزاماته المتمثّلة في تلبية طلبات المودعين من خلال سحب ودائعهم و منح القروض للعملاء في الظروف الاعتيادية و غير الاعتيادية، و منه تمّ إثبات صحّة الفرضية.
- **الفرضية 2**: تعتمد البنوك التجارية على نسب و مؤشّرات تقوم من خلالها، لتحديد حجم السيولة المتوفّرة لدى البنك التجاري و تحديد طبيعة خطرها في حالتي العجز و الفائض و قد تمّ التأكّد من صحّة فرضيتنا، فالبنوك التجارية تستطيع التعرّف على وضعية سيولتها باعتماد نسب و مؤشّرات ذكرت في الفصل الأوّل في حين قمنا بذكر نسب و مؤشّرات قياس مخاطر السيولة في الفصل الثاني.
- **الفرضية 3**: تتبع البنوك التجارية نوعان من الاستراتيجيات العامّة تتمثّل في إستراتيجية إدارة الأصول وإستراتيجية إدارة الخصوم و إستراتيجية الإدارة المتوازنة أمّا الإستراتيجيات الجزئية تمثّلت في اللجوء إلى البنك المركزي سواء كان ذلك في حالة الفائض أو العجز في السيولة أو الاقتراض من المؤسسات المالية وهذا بتحقيق

زيادة حجم الاستثمار في القروض و بيع الأوراق المالية، التو ريق المصرفي و هذا ما يؤكّد صحّة الفرضية الثالثة.

- **الفرضية 4**: التي جاء فيها أنّ لجنة بازل للرّقابة المصرفية لا تستند إلى أيّة اتفاقية دولية، تظهر صحّتها كون أنّ هذه الاتفاقية هي لجنة استشارية أنشأت بمقتضى قرار محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، و تجتمع هذه اللجنة أربعة مرّات في السنة لدراسة جوانب الرّقابة على البنوك.

النتائج :

و من خلال بحثنا هذا تمكنّا من التوصّل إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

-إدارة السيولة البنكية تعني قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته المالية.

-البنك التجاري أكثر عرضة لمخاطر السيولة، فهي تشكّل عدم استقرار الخزينة.

-يعتبر خطر السيولة من أهم العوامل الّتي تؤثّر على النشاط المصرفي في البنوك التجارية للبنك المركزي دور كبير في وضع القوانين و المعايير اللاّزمة من أجل التقليل من خطر السيولة و حماية البنوك التجارية من الإفلاس و المحافظة على استقرارها المالي و النّقدي.

–التشريعات المصرفية ومتطلبات عمل البنك تفرض عليه الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية ، والأصول شبه النقدية لدى البنك المركزي بالإضافة على الاحتياطي القانوني .

–يقوم البنك بتجميع المدخرات والمتمثلة أساساً في الودائع بإتباع إستراتيجية تساعد على تنميتها وجلبها باعتبارها الدعامة الأساسية لنشاط البنوك ، فهو يعتمد عليها بصفة كبيرة في تسيير ومنح القروض .

–يعمل البنك على مواجهة أزمات السيولة والتقليل من حدتها من خلال إتباع إستراتيجية محكمة في مجال تسيير سيولة الموجودات المتوفرة من خلال بيعها بأسعار تختلف حسب درجة سيولة كل أصل .

التوصيات و الاقتراحات:

–على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم عدد من التوصيات و المقترحات التي من شأنها تفعيل إستراتيجية إدارة السيولة و مخاطرها في البنوك التجارية وتتمثل في :

–الاعتماد على الأساليب العلمية في الكشف عن نقاط القوة و الضعف التي قد تتعرض لها البنوك التجارية من ناحية السيولة و خاصة في الظروف الاقتصادية و السياسية البيئية.

–العمل على توفير أدوات قياس عالية و إدارية مناسبة من أجل تجنب مخاطر السيولة لعدم الوقوع في العسر المالي الذي بدوره يؤدي إلى الإفلاس.

-حرص البنوك التجارية على تطبيق مبدأ الإفصاح العام بمصداقية بما يحقق مطالب .

-ضرورة اتباع استراتيجية فعالة ،وشاملة لإدارة السيولة لتشمل إدارة سيولة الأصول ،وإدارة سيولة الخصوم و الإدارة المتوازنة.

-تحديد معدلات سيولة تستند لدراسات ميدانية لواقع البنوك التجارية.

-التعامل بوسائل الدفع الحديثة غير النقود و تشجيع التعامل ببطاقات نقدية.

-على البنوك التجارية احترام و تطبيق القوانين و التوجيهات المقترحة من طرف البنك المركزي حتى يؤدي هذا الخير وظائفه النقدية و الرقابية التي تساهم في تحقيق الاستقرار النقدي،على البنك إتباع سياسة أكثر صرامة مع زبائنه.

-إعادة النظر في تطبيق بعض النسب المالية التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية،للمحافظة على مستوى السيولة لديها ومنح القروض المثلى لتوظيفها و توسيع مجالات الحوار و النقاش بينهما،تحقيقا للأهداف التمويلية المسطرة في الاقتصاد .

-يجب على البنك وضع سياسة محكمة لجلب الودائع ووضع تخطيط استراتيجي لتسيير القروض وفق متطلبات الوضع ، فإذا كان بحاجة إلى سيولة يجب تخفيض نسبة منح القروض ، وإذا كان يعاني فائض السيولة فيجب عليه التوسع في منح القروض .

-يجب وضع نظام لهيكلة سيولة البنوك يقوم المشرفون عليه بإعداد تقارير دورية مع إرسالها إلى الإدارة التنفيذية للتعرف على وضع السيولة في البنك والتنبؤ بحالة العجز ، والعمل على اتخاذ القرار الملائم في الوقت المناسب .

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس فقط نقص السيولة هو الذي يشكل خطر بالنسبة للبنوك وإنّما حتى الفائض في السيولة يمثل خطر وينجر عنه عدة مشاكل .

آفاق البحث:

إن هذا البحث لا يعدو أن يكون محاولة لإثراء واحدة من التحديات التي تشكل بؤرة توتر حقيقية قي النشاط المصرفي ،ونتمنى أن نكون قد وقفنا في تقديم البحث بصورة مقبولة ،على أن يتم الإلمام بجوانب الموضوع مستقبلا ،وبهذا نكون قد فتحنا المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد حتى نوفيه حقه على مدى الأزمنة وأن يكون تمهيدا لأبحاث يمكن أن تتعرض لها :

-إيجاد إستراتيجية مثلى وفعالة لاستقطاب المشاريع الاقتصادية في ظل توفر على فائض في السيولة البنكية .

-إشكالية تسيير و ضبط السيولة لدى البنوك التجارية.

-أثر فائض السيولة على الاقتصاد الوطني.

1-/قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول (1_1)	مصادر تمويل البنوك التجارية و استخداماتها	17
جدول (3_1)	جدول استحقاقات الميزانية	67
جدول (3_2)	نسب الاحتياط القانوني	68
جدول (3_3)	نسبة السيولة القانونية	69
جدول (3_4)	نسبة الرصيد النقدي	69
جدول (3_5)	نسبة التوظيف	70
جدول (3_6)	تغير في التدفق الخصوم	71
جدول (3_7)	التغير في الأصول	71

2-/قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	لصفحة
الشكل (2_1)	الدعائم الثلاثة لإصلاح لجنة بازل	41
الشكل (3_1)	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	62
الشكل(3_2)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية تيسمسيلت	63

الفصل الأول

إدارة السيولة في البنوك التجارية

الفصل الثاني

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

الفصل الثالث: إستراتيجية إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

خاتمة عامة

الملاحق

فهرس المحتويات

مقدمة عامة

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

الكتب:

1. أحمد عبد الفتاح ، قرارات لجنة بازل و إدارة الاموال في المصارف ،مجلة المصارف العربية ، العدد 16 ، مصر .1944
2. عبد الغفار حنفي و رسمية قريا قص ، أسواق المال و تمويل المشروعات ،الدار الجامعية ، الإسكندرية .
3. حسني علي خربوش، الأسواق المالية ،مفاهيم وتطبيقات ،دار زهران،1998
4. حشاد نبيل ، دليل إلى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل ، الجزء الثاني ، إتحاد المصارف العربية ، 2005 .
5. خالد أمين عبد الله و إسماعيل إبراهيم الطر اده ، إدارة العمليات المصرفية (المحلية و الدولية) ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان، 2006.
6. رايس حدة، "دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
7. رضا صاحب أبو أحمد ، إدارة المصارف ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ،ط 1 ، 2002
8. زياد رمضان و محفوظ جودة ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك ، دار وائل للنشر ، عمان ،2000،ص:273
9. سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، دار البداية ناشرون و موزعون ، عمان ، الأردن، 2009.
10. سلمان أبو دياب ،" اقتصاديات النقود والبنوك " – بيروت – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1996 .
11. سوزان سمير ذيب و شقيري نوري موسي ، إدارة الائتمان ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، الأردن ، 2012.
12. شاكر القز ويني " محاضرات في اقتصاد البنوك " – الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – ط 2000
13. صادق راشد ألشمري ، إدارة المصارف الواقع و التطبيقات العملية ، ط 1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009.

المصادر و المراجع

14. ضياء مجيد ، الاقتصاد *النقدي* ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2008، ص: 297.296

15. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات و المصارف لقياس و ضبط السيولة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2012،

16. عبد العقار حنفي ، إدارة المصارف ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ، 2016.

17. عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ،الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر،2001.

18. علي كنعان ،النقود و الصيرفة و السياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، ط 1 ، بيروت ، 2012 _ 1433.

19. للتوسع أكثر راجع مُحَمَّد سويلم " إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية " بيروت الشركة العربية للنشر والتوزيع . 1992

20. مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود و المال_ النظرية والمؤسسات النقدية ، جامعة الإسكندرية ، 2002،.

21. مدحت صادق،أدوات وتقنيات مصرفية،دار للطباعة و النشر و التوزيع القاهرة،2001.

22. منير إبراهيم هندي، "أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال: الأوراق المالية وصناديق الاستثمار"، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 2003.

23. وجدي محمود حسين، اقتصاديات النقود و البنوك ، كلية التجارة القاهرة ، 2001.

الرسائل و الأطروحات :

24. احلام بوعبدلي وعائشة طبي ، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ،دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر لفترة ،2011 – 2014 ،جامعة غرداية – الجزائر ، ص: 168 .

25 . براضية حكيم،التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2011/2010 .

26. جعفر هني ،إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في اطار سياسة نقدية تقليدية،رسالة ماجستير،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية،وعلوم التسيير،2011-2012 .

27. حياة نجار ،إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل ، اطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس سطيف 1.

المصادر والمراجع

28.ريجيمي فاطمة الزهراء ، قياس تعتبر السيولة النقدية لدي البنوك التجارية في الجزائر،أطروحة الماجستير، علوم مالية ، جامعة مستغانم ، 2015/2014،

29.عاشوري صورية،دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية ،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ،رسالة ماجستيير،علوم التجارية،جامعة سطيف،2010-2011.

30.عمر مُحَّد فهد شيخ عثمان ، إدارة الموجودات / المطلوبات لدى المصارف التقليدية و المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة (أطروحة دكتوراه الاكادمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، جامعة دمشق ، 2009.

31.نصر رمضان احلاسه ، دور المعلومات المحاسبية و المالية في ادارة مخاطر السيولة (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية – غزة – عمادة الدراسات العليا كلية التجارة ، 2013 .

المجلات و الجرائد

32.أحمد عبد الفتاح ، قرارات لجنة بازل و إدارة الاموال في المصارف ،مجلة المصارف العربية ، العدد 16 ، مصر 1944. .

33.المعهد العربي للتخطيط بالكويت " الإصلاح المصرفي "، العدد السابع عشر مايو 2003 ، السنة الثانية .

34.حسام الدين نبيل أبو تركي (2011)، أدارة مخاطر السيولة ، مجلة المصرفية و إقتصادية ربع سنوية التي تصدر الإدارة العامة البحوث و الإحصاء ، بنك السودان المركزي ، العدد 21 /2011.

35.حكيم براضية و جعفر هني مُحَّد ، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2016 .

36.سليمان الناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، جامعة قصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر .

37.سيم كارادج و مايكل تلور ، نحو المعيار المصرفي الجديد ، مجلة التمويل والتنمية 37/عدد 04 ديسمبر 2000

38.عدنان شاهر الأعرج ، إدارة مخاطر السيولة في بنوك العاملة في الأردن (مدى تطبيق أفضل الممارسات في إدارة مخاطر السيولة في بنوك العاملة في الأردن)، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية عدد25 – 2010.

الأبحاث :

39.أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد ،دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة ، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 07 العدد 02 ، 2014 ، جامعة غرداية .

المصادر والمراجع

40.د.عبد الكريم قندوز ،أ.حكيم براضية ،تقنيات و استراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات الإسلامية الفرص والتحديات،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية 9822-2352،العدد الثاني/ديسمبر 2014.

41.عبد الكريم قندوز،والأستاذ حكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات ادارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد الثاني/ديسمبر2014.

42.عبد الكريم قندوز،والأستاذ حكيم براضية، تقنيات واستراتيجيات ادارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية،العدد الثاني/ديسمبر2014.

مداخلات :

43.بوعشة مبارك ، إدارة المخاطر البنكية (مع إشارة خاصة الجزائر) ، مداخلة ، المركز الجامعي العربي بن مهيدي – أم البواقي – الجزائر .

الملتقيات و المؤتمرات :

44.حسين بالعجوز ، ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها ، الملتقي 31 الوطني حول المصرفية ، مركز الجامعي بجيجل .

45.غسان سالم الطالب ، مخاطر السيولة النقدية في المصارف الإسلامية ،بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية , عمان – الأردن ، 29- 2015/07/30 .

46.مُحَّد بن بوزيان و بن حدو فؤاد و آخرون ، البنوك الإسلامية و النظم و المعايير الإحتزازية الجديدة واقع و آفاق تطبيق مقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد و التمويل الإسلامي 19-2011/10/21 الدوحة ، دولة قطر.

47.مفتاح صالح و رحال فاطمة، تأثير مقررا لجنة بازل 3الإسلامي،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي التاسع حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ،تركيا،9و 10 سبتمبر 2013.

ورقة مناقشة:

48 .طارق الخولي ،إدارة المخاطر في المستجدات العالمية مفاهيم وتحديات ،منتدى اتحاد المصارف العربية بيروت لبنان2014/04/21 .

49.جمال احمد السعيد ،البنك المركزي المصري قطاع الرقابة و الإشراف إدارة بازل ، مقررات لجنة بازل 2 ، ورقة مناقشة بشأن إدارة مخاطر السيولة (محدثة)، 2015/09/21 القاهرة.

المصادر والمراجع

50.جمال احمد السعيد،البنك المركزي المصرفي قطاع الرقابة و الإشراف إدارة بازل ورقة مناقشة بشان إدارة مخاطر السيولة،مارس 2011

51 .خليل مُحَمَّد شريف فولاذي ،نظام سيولة لدى البنك ،رئيس مجلس إدارة الإمارات،2012/07/12 .

المراجع بالفرنسية:

.51Basel Committee, Sep 2008 Tobias Adrian Et Hyun Song Shin, "Liquidité Et Contagion Financière", Banque De France, Revue De La Stabilité Financière, Numéro Spécial Liquidité, N° 11 ; Février 2008.

52WWW.BADR.BANK.NET.